صناعة البحوث العلمية
وتحقيق النصوص العربية

محمد خليل الزروق

جمادى الأولى ١٤٤٦هـ
١١/٢٠٢٤م

الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه كراسة جمعتها مما درَّسته في مادة مناهج البحث في **كلية العلوم الشرعية والإفتاء** في الدراسة الدنيا والدراسة العليا بين سنتي ١٤٤٤ و١٤٤٦هـ = ٢٠٢٢ و٢٠٢٤م، كنت أقوله شفويًّا، وكنت أجعل بين أيدي الطلاب فصول المادة في عنوانات، وأعرض عليهم في لوحة العرض تصورًا لتفريع المعاني، وصُوَرًا من المراجع والإيضاحات، وقرأت مع طلاب الدراسات العليا: «**قواعد تحقيق المخطوطات**» للدكتور صلاح الدين المنجّد، و«**الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات**» للدكتور محمود الطناحي، رحمهما الله، وكثيرًا ما وجدت المراجع المؤلفة في هذه الشئون دون الغرض أو فوقه، ولا سيما على طريقتنا في الكلية في قراءة متن لكتاب في الفن موضوع المادة، ثم رغب إلي الدكتور **كمال الهرامة** عميد الكلية كان، ومدير الشئون التعليمية الآن، أن أكتب ذلك كتابة، ليكون المكتوب بين أيدي الطلاب للمراجعة والاستذكار، ويُبنى عليه تفصيل المادة بحسَب خطة الدراسة الزمنية، ففعلت، وجعلته موجزًا يشبه المتن، وإن لم أخله من كثير من الإيضاح والتفصيل والإشارة إلى المراجع أو التعريف بها، وبنيته على ما حصَّلته من العلم بالبحث في التراث العربي الإسلامي منذ ما يزيد على ثلاثين سنة، وما قرأته من المؤلفات في هذا الباب قديمًا وحديثًا، مما ذكرت في المتن والحواشي ومما لم أذكر، ووضعته على نحوٍ من تصوري للمطلوب، ولم أتبع فيه طريقة أحد في الهيئة أو المضمون، وعلى ما ظننت أنه يفيد الباحث المتدرِّب في البحث والتحقيق بالمعنيين اللغوي والاصطلاحي، وقصدت بالبحوث العلمية ما يكون في العلوم النظرية، المسماة بالإنسانية، لا العلوم العملية، فتلك لها طرائق مختلفة، وتشارك هذه في كثير من النواحي، وهو أميل كما سترى إلى العلوم العربية والإسلامية.

ولعل الله ينفع بهذه السطور والورقات كاتبها وقارئها، فتكون زادًا هاديًا في العمل والتطبيق، لأن التقرير النظري لا يغني عن التدرب العملي، وكلاهما مفتقر إلى صاحبه، وكلنا مفتقر إلى التعلُّم والتذكرة، وإلى عفو الله وستره وقبوله.

محمد خليل الزروق

تاجوراء

٢ جمادى الأولى ١٤٤٦هـ

٢٠٢٤/١١/٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

١- ﴿**فلولا نَفَر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون**﴾، ﴿**ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا**﴾، ﴿**ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير**﴾، «إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم يُنتفع به، أو ولد صالح يدعو له»[١]، «مَن سنَّ في الإسلام سنة حسنة فعُمل بها كُتب له مثلُ أجر من عمل بها»[٢]، «مَن سَلَك طريقًا يَلْتَمِس فيه علمًا سهَّل الله له طريقًا إلى الجنة»[٣].

اللغة والاصطلاح

٢- الصُّنْعُ والصِّناعة: إحسان العمل وإتقانه[٤]. والبحث في اللغة -ويُجمع على بُحوث وأبحاث[٥]-: تطلُّب الشيء في التراب، قال الله تعالى: ﴿**فبعث الله غرابًا يبحث في الأرض**﴾، ثم صار يطلق على كلِّ طلب وتفتيش. والنَّهْج والمنهج والمِنهاج في اللغة: الطريق الواضح، وصار اللفظان -أعني المنهج والبحث- يستعملان كثيرًا في لغة العصر لشيئين: للطريق الذي يُسلَك لصناعة البحث العلمي، وللكيفية التي تُعالج بها مادته، فيقال: منهج تاريخي، ومنهج وصفي، ومنهج تجريبي، إلى غير ذلك، ولا يخفى عليك أن هذه التعبيرات مترجَمة، فيكون المعنى بذلك منقولًا عن المترجَم عنهم[٦].

---

[١] **صحيح مسلم** (عبد الباقي) ٣/١٢٥٥، برقم ١٦٣١.

[٢] **صحيح مسلم** (عبد الباقي) ٢/٧٠٤، برقم ١٠١٧.

[٣] **مسند أحمد** (الرسالة) ١٤/٦٦، برقم ٨٣١٦، وقال المعلقون: «إسناده صحيح على شرط البخاري».

[٤] **المفردات في غريب القرآن** (الميمنية) ٢٨٨.

[٥] انظر: **معجم الأخطاء الشائعة** ٣٤. وهو في الأصل مصدر، والمصدر يُجمع إن تحوَّل اسمًا، كالعلوم والفهوم والحلوم والتجارب والمواعيد والأعمال والأقوال. وعلة التخطئة أن جمع فَعْل صحيح العين على أفعال ليس بقياس، وسبب الإجازة كثرة ما جاء منه، كلفظ وألفاظ وسطر وأسطار ورأي وآراء وجفن وأجفان وفرد وأفراد وألف وآلاف ونهر وأنهار وشرط وأشراط وبعض وأبعاض ولحظ وألحاظ وضرب وأضراب .

[٦] انظر: **مناهج البحث العلمي**، لعبد الرحمن بدوي، ففي مقدمته لمحة في تاريخ علم المناهج في أوربا، بمعنى مناهج التفكير أو النظر أو البحث بالمعنى العقلي.

٣- وعلماؤنا قديمًا سموا ذلك: **التصنيف أو التأليف**[١]، ويذكرون له آدابًا وطرائق ومعالم، وأما تأليفهم في كيفية التأليف فقليل، وفي «**مقدمة ابن خلدون**» (٧٣٢-٨٠٨هـ) فصول من ذلك[٢]، وللسيوطي (٨٤٩-٩١١هـ): رسالة لطيفة بعنوان: «**التعريف بآداب التأليف**»، وفي أول كتاب «**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**» للحاج خليفة (١٠١٧-١٠٦٧هـ) فصول أيضًا[٣].

التأليف في فضل العلم وأدبه

٤- وكثُر تأليفهم في فضل العلم وتعليمه وأدبه وأنواعه وروايته ومجالسه وتقييده، نحو:

- «**آداب المعلمين**» لمحمد بن سَحْنون (٢٠٢-٢٥٦هـ)، وهو ابن سحنون الشهير.
- و«**أخلاق العلماء**» للآجُرِّي (-٣٦٠هـ).
- و«**مأخذ العلم**» لابن فارس (٣٢٩-٣٩٥هـ).
- و«**جامع بيان العلم وفضله**» لابن عبد البر (٣٦٨-٤٦٣هـ).
- ورسالة «**مراتب العلوم**» لابن حزم (٣٨٤-٤٥٦هـ).
- و«**تقييد العلم**» للخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣هـ).
- و«**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**»، له.
- و«**أدب الإملاء والاستملاء**» للسَّمْعاني (٥٠٦-٥٦٢هـ).
- وفي مقدمة «**المجموع شرح المهذَّب**» للنووي (٦٣١-٦٧٦هـ) فصول من ذلك.
- و«**زَغَل العلم**»[٤] للذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ).
- و«**تذكرة السامع والمتكلم، في أدب العالم والمتعلم**» لبدر الدين بن جماعة (٦٣٩-٧٣٣هـ).
- و«**إرشاد القاصد إلى أسمى المقاصد** في أنواع العلوم»، لابن الأكْفاني (-٧٤٩هـ).
- و«**مفتاح السعادة، ومصباح السيادة** في موضوعات العلوم»، لطاشْ كُبْرِي زادَهْ (٩٠١-٩٦٨هـ).

---

[١] قال الحاج خليفة: «التأليف إيقاع الألفة بين الكلام مع التمييز بين الأنواع، والتصنيف أعم منه، إذ هو جعل الشيء أصنافًا متميزة، هذا بحسَب الأصل، وقد يستعمل كلٌّ مكان الآخر». **كشف الظنون** (الفرقان) ١/١١٦.

[٢] **مقدمة ابن خلدون** = **كتاب العِبَر وديوان المبتدأ والخبر**(شَبُّوح)، الكتاب الأول: المقدمة، الجزء الثاني، «فصل في المقاصد التي ينبغي اعتمادها في التأليف وإلغاء ما سواها» ص ٤٣٨، «فصل في أن كثرة التواليف في العلوم عائقة عن التحصيل» ص ٤٤٤، «فصل في أن كثرة الاختصارات الموضوعة في العلوم مخلة بالتعليم» ص ٤٤٦.

[٣] **كشف الظنون** (الفرقان) ١/٥٥-١٥٨، ولا سيما الباب الثالث من المقدمة: «في المؤلفين والمؤلَّفات» ١/١١٦-١٢٤.

[٤] الزَّغَل بمعنى الغش استعمال مولد.

- و«**الدر النضيد، في أدب المفيد والمستفيد**» لبدر الدين الغَزّي (٩٠٤-٩٨٤هـ).
- و«**القانون في أحكام العلم وأحكام العالم وأحكام المتعلم**» لليُوسي (١٠٤٠-١١٠٢هـ).
- و«**ترتيب العلوم**» للمَرْعَشي (١١٤٥هـ).
- و«**أدب الطلب**» للشوكاني (١١٧٣-١٢٥٠هـ).

أنواع المنهج

٥- ولا بد أولًا من التفريق هنا بين أربعة أشياء:

أحدها: **منهج التفكير**، وهذا يُحكِمه عندنا ثلاثة علوم، هي: **أصول الفقه، وأصول الحديث، والعربية،** وهي المؤثرة في كل العلوم النظرية تقريبًا، ومنها العلوم الإسلامية، ثم بعد ذلك يكون لكل علم أصوله وقواعده. ومعنى أن للعربية تأثيرًا في التفكير من ناحيتين: الطريقة العربية في التعبير، إذ لها أثر في التفكير، بما أنها أجسام المعاني، ولا سيما عند المتقدمين، وعلوم العربية بما أنها آلة لتفسير النصوص من الكتاب والسنة وكلام السلف ومصنفات العلوم.

٦/١- وكنت أريد أن أجعل منها أيضًا: **أصول الدين،** لكني وجدت أن كثيرًا من المباحث الموضوعة تحت هذا العنوان وما يشبهه - من الخلافيات الداخلة في علم الكلام، وأن أصول الدين التي يُبنى عليها النظر الصحيح في العلوم تكفَّلت ببيانها محكَماتُ القرآن والسنة التي لا خلاف فيها، وهي أركان الإيمان، وما يتعلق بها من بيان وتفصيل وذكرى وموعظة، وذلك بالعلم بالدنيا والآخرة على ما جاء في الوحي، وحقيقة الإنسان وسائر الخلق، وما أراد الله منه في الحياة الدنيا، وما هو مقبل عليه في حياته الأخرى، فيكون ذلك مؤثرًا في النيات والمقاصد، وفي معرفة الأَوْلى في العلم والعمل، والأجدى في البحث والتأليف. ولا شك أن علم الكلام له تأثير في التفكير والتفسير للنصوص أيضًا، لكن المطلوب الأعلى والمؤثر في العمل والنية القسم الإجماعي من أصول الدين.

٦/٢- «وتأسيس الأعمال العادية -باصطلاح الأصوليين والفقهاء- على النية مقاماتٌ شتى، أدناها البناء على قصد الحظ [حظ النفس]، أي أن تعمل العمل مجرَّدًا من أي شعور تعبدي، وأعلاها البناء على قصد التعبد المحض، ومعناه أن تعمل العمل بتجريد الإخلاص لله -عز وجل- من كل ميل دنيوي، وبينهما مقامات يشترك فيها القصدان، منها ما يكون قصد الحظ فيه غالبًا، ومنها ما يكون قصد التعبد فيه غالبًا، فانظر على أيِّها تؤسس مشروعك العلمي»[1]. والبحث العلمي يدخل في طلب العلم، وله من الفضل، وجاء فيه من الحث في نصوص الشرع - ما هو متعالَم مشهور.

---

[1] **أبجديات البحث في العلوم الشرعية**، لفريد الأنصاري ص٢٦.

٧- والثاني: **منهج العمل**، ويراد به السبيل الذي يسلكه الباحث في جمع للمادة ودراستها، ويدخل فيه **منهج التناول**، ويراد به الأداة التي يتخذها الباحث في دراسة المادة وصفًا أو تأريخًا أو تحليلًا أو غير ذلك[١]. والثالث: **منهج الكتابة**، ويراد به الطريقة التي يتبعها الباحث في صوغ ما وصل إليه في بحثه لِيُنتفع به. فالمراد هنا إذًا الثاني والثالث، ولا نستغني عن الأول، وموقعه أنه ينشئ التصور الصحيح للعلوم كما هي عند المسلمين، مبنيةً على قواعد علومهم، وعلى أصل دينهم.

أغراض البحث

١/٨ - ثم لا بد ثانيًا من معرفة الغرض الصحيح الذي من أجله تُكتب البحوث، فهو أوَّلًا تحصيلُ العلم، بأن يكون الباحث متشوِّقًا إلى الوقوف على الحقيقة لنفع نفسه، كيفما كانت الحقيقة، موافِقةً للشائع بين الناس أو مخالفة له، موافقة لهواه أو مخالفة له، تجلب المال والمنافع الدنيا أو لا تجلبها، لأنه إن كان كذلك اجتهد في التحري والتتبع، وصبر على مشقة البحث والتحصيل، وبرئ من كثير من التحيز والهوى. ثم ينضم إلى هذا الغرض أغراض الدرجة العلمية والوظيفة العملية، وأحسنُ الأحوال أن ينشئ البحثَ لا يريد به إلا العلم، ويليه أن يجتمع القصد إلى العلم والدرجة، وأردؤها ألا يكون له غرض من البحث إلا الدرجة العلمية وما يتعلق بها من وجاهة عند الناس، ومن مال على التوظيف[٢].

٢/٨- وعلى ذكر هذا فالدرجة الجامعية يُقصد منها أن يتمكن صاحبها من ممارسة مهنة التخصص، وأما ما فوقها من درجات التخصص العالية من الماجستير والدكتوراه فالقصد منها أن تُخَرِّج باحثًا، أي الذي عملُه إنشاءُ البحوث العلمية التي يرتقي بها مجال التخصص، وتزيد العلماء علمًا به، واتساعًا فيه، وإتقانًا له، وجنيًا لثمراته، وتدريبُ الطلاب على ذلك.

٣/٨- وهذا المقصود من البحوث الجامعية من بحث التخرج إلى الدكتوراه ينبني على ثلاثة أغراض:

- أن يتدرب الباحث على البحث بإرشاد باحثين سبقوه ولهم خبرة فيه، ككل المهن والأعمال، يتدرب فيها لاحق على سابق.
- وأن يُثبت بما ينشئه من بحوث أنه قادر على ذلك، فيجاز بتلك البحوث درجة بعد درجة.

---

[١] ويفيد في هذا المعنى كتاب **أبجديات البحث في العلوم الشرعية**، لفريد الأنصاري ص٦١ فما بعد، والمراجع التي أشار إليها. والحق فيما أرى أن مناهج التناول لا حصر لها، وكثيرًا ما تتداخل، والذي يدعو إلى الطريقة نوع المسألة والغرض = من دراستها، فنقد الروايات، وتدبر الآيات، واستنطاق التراكيب، وتذوق الشعر، واستنباط الأحكام، وتفسير وقائع التاريخ، وغير ذلك، يصلح لكل نوع منها منهج أو مناهج في التناول والنظر والصُّنع.

[٢] يقول الدكتور إحسان عباس في التقديم لمجموع لبحوثه: «لا أذكر أني كتبت بحثًا منها لأجل الترقية في إحدى الجامعات، ولا أذكر أني كتبت بحثًا واحدًا رجاء مكافأة مادية». **بحوث ودراسات في الأدب والتاريخ** له ٣/١.

- وأن تكون تجاربه في البحث مُعِينة له على تعرُّف المجال الذي يتخصص فيه، وتعرُّف الدائرة التي يعتني بها، ويبني فيها خبرته، فتكون بحوثه ذخيرة له فيما يَستقبل من أعمال، وما يتطلع إليه من مشروعات.

معنى البحث وأنواعه

١/٩- **والبحث العلمي**: هو تعرُّف ما هو معلوم لدى أهل الاختصاص في مسألة أو إشكال أو نازلة، ثم محاولة إنشاء جديد فيها، أو كشف مجهول، أي البدء بما يعلمه الناس فيها، ثم التقدم بها إلى ما يُجهَل، ففي المراتب الأولى من تدرُّج الباحث يُكتفى منه بحسن التتبع، وجودة الفهم، وإتقان العرض والترتيب، وهو الحد الأدنى المطلوب في البحث الموصوف بالعلمية، ثم في المراتب العليا لا بد من الاستخراج والزيادة. ولذلك فالبحوث نوعان: بحث **جمع وتصنيف وعَرْض**، وبحث **كشف وإبداع**.

٢/٩- وذكر علماؤنا أنواع التأليف التي يؤلف فيها أهل العلم، وهي عندهم سبعة[1]:

- شيء لم يُسبق إليه فيستخرجه أو يخترعه.
- وشيء ناقص فيُتمُّه.
- وشيء غلَط فيصلحه.
- وشيء متفرق فيجمعه.
- وشيء مختلط أو منثور فيخلِّصه ويرتبه.
- وشيء مستغلق فيشرحه.
- وشيء طويل فيختصره.

---

[1] ذكرها ابن حزم في رسالة **التقريب لحد المنطق** (رسائل ابن حزم ١٠٣/٤)، وأبو حيان الأندلسي (٦٥٤-٧٤٥هـ) في **التذييل والتكميل في شرح التسهيل** ١١/١ وهي عنده ثمانية: «معدوم قد اختُرِع، ومفترق قد جُمع، وناقص قد كُمِّل، ومجمَل قد فُصِّل، ومسهَب قد هُذِّب، ومخلَّط قد رُتِّب، ومبهَم قد عُيِّن، وخطأ قد بُيِّن»، والزيادة فيها: تفصيل المجمل وتعيين المبهم، ومكانهما شرح المستغلق في السياق الآخر. وقد نقلها عنه ابن الوزير (٧٧٥-٨٤٠هـ)، في **إيثار الحق على الخلق** (الرياض) ٣٩٣/١، وفي هذه الطبعة تصريح بأنه ذكر ذلك في شرح التسهيل، وفي الطبعة القديمة بمصر سنة ١٣١٨هـ ص٢٣ وما أُخذ عنها سقَط اسم الكتاب، فذهب الناس إلى أبي حيان التوحيدي (من المائة الرابعة)، والذي أشاعها بهذه السياقة آخذًا من ابن الوزير: جمال الدين القاسمي (١٢٨٣-١٣٣٢هـ = ١٨٦٦هـ-١٩١٤م) في **قواعد التحديث** ٣٨ منسوبة إلى أبي حيان ولم يذكر ابن الوزير. وعدَّها ابن خلدون في **مقدمته** (شبوح) ٤٤١/٢ سبعة كما هي عند ابن حزم، وشرحها وذكر أمثلتها، وذكر أنها منقولة عن أرسطو، والحاج خليفة في **كشف الظنون** (الفرقان) ١١٦/١.

وأنت ترى أن الأربعة الأُوَل من قبيل الإبداع على تفاوت فيهن، ومنها جمع المتفرق، لأنه يكون بين علوم أو أبواب في علم فينشأ منها علم آخر أو باب آخر. ويجوز أن يتضمن التأليف الواحد ألوانًا من هذه الأنواع أو يتضمنها كلها، فتُعالَج كل مسألة أو مبحث بما يستحقه.

١٠- ومن البحث العلمي إحياء المصنفات القديمة بتتبع نسخها ونقد نصوصها ونشرها، وهو ما اصطُلح على تسميته حديثًا: «**التحقيق**»، وهو باب من العلم ليس أيسر من بحوث الموضوعات ولا أصعب، ولكنه ضرب من البحث له أدواته وطريقته، وسأذكر في أواخر هذه الفصول المهم من معالمه وأصوله.

كيف يُختار الموضوع؟

١١- والباحث في طلبه للعلوم وقراءته للمصنفات تمرُّ به الإشكالات والسؤالات والغامض والناقص والمشعَّث من المباحث، وتخطر بباله الأفكار التي تدعوه إلى البحث، وتحمله على تطلب الجوابات، وتدفعه إلى الشروع في التصنيف، ليجيب عن أسئلته، ويزيل استشكالاته، ويقرِّب ما بعُد، ويوضِّح ما غمُض، ويجمع ما تفرَّق، فيفيد نفسه ثم المتخصصين في المجال. وبهذا يكون خير الموضوعات للبحث ما كان حاجةً مُلحّة في ذهن الباحث، شُغل بها، وقرأ فيها، وله مقترحاتٌ في كيفية معالجتها، وإنجازِ بحث أو تصنيف يسدُّ ثُغْرتها، ويكفي الباحثين شأنَها وخَلَّتها، ويكون لَبِنة مبنية على ما سبق من العلم، ثم يَبني عليها الباحثون من بعد. فإذا انضم إلى ذلك أن له صلة بالواقع المكاني أو الزماني، يحل مشكلًا، أو يسهل صعبًا، أو يكشف مجهولًا، كان خير البحوث، وكان واجب الوقت، كما يقال.

شروط الموضوع المختار

١٢- ولاختيار موضوع للبحث شروط:

- **أحدها** أن يكون مما هو في اختصاص الباحث، وله به معرفه، وبه إليه ميل، وعنده فيه رغبة. ففي كل علم مجالات وأبواب لا يستوي علم الباحث بها، وإتقانه له، فيجب أن يختار ما هو أعلم به، وأقدر عليه. فهذا شرط في العلم. وأيضًا لا تستوي رغبته فيها، وميله إليها، فهذا شرط في الهوى والمحبة. فالموضوع الملائم إذًا هو الذي اجتمع له فيه العلم به إجمالًا والمحبة له.
- **والثاني** أن يجد المصادر والمواد التي يبحث فيها كيفما كانت، كما سأبين. لأن فِقدانها فقدانٌ للمادة التي يعمل فيها، والأدوات التي يعمل بها.

• **والثالث** أن يكون قادرًا على استعمالها، والانتفاع بها، فليس كل المصادر يقدر على الانتفاع بها، كأن تكون بلغة لا يعرفها، أو في وعاء يحول بينه وبينها، كأن تكون في وثائق لا يُطَّلع عليها، أو مخطوطة بخط تصعب قراءته عليه، أو مصوَّرة تصويرًا رديئًا، أو لا يمكن الوصول إليها.

عمل المشرف

١٣- **والرابع** أن يجد المشرف المتخصص في مجال الموضوع، ويقبل الإشراف على بحثه، وذلك في البحوث الجامعية التي تتطلب مشرفًا. وفي كثير من الأحيان يقترح المشرف موضوع البحث، ولا بأس بذلك إن تحققت الشروط الأخرى، ووجد الباحث رغبة فيه، وقدرة عليه، ولا يحسن أن يجامل المشرف في قبول البحث إن لم يكن ملائمًا له. واقتراح المشرف في أحوال يكون لأن له معرفة بالموضوع، فهو ينشُد الأسهل عليه، وفي أحوال يكون لأنه لا معرفة له به ويريد الاستزادة فيه، وفي أحوال يكون ضمن مسار من البحوث تؤلف بحثًا كبيرًا يعمل فيه المشرف. وفي كل الأحوال يجب أن يتحقق الباحث من ملاءمته له، ثم أن يُنسَب كل جهد إلى صاحبه. وخير المشرفين الخبير الذي له إنجاز في البحوث، ويحاور الطالب في جدوى الموضوع وقضاياه ومشكلاته، ويقرأ ما يكتب، وينبهه على القصور أو الخلل فيما يكتب، ويثني على الجيد منه، ويتسع صدره للاختلاف، ويدلُّه على طرائق ومعان ومراجع لم يكن ليعرفها وحده، ويصله بعلماء وباحثين يفيدونه، ويتدرب الطالب معه على إنجاز البحوث.

مدة البحث

١٤- **والخامس** أن يقدر على إنجاز بحثه في الزمن المقدَّر له، فالبحث التي يُقدَّم إلى الكليات مقيَّدة بزمن، وإنجازه في هذا الزمن يكون راجعًا إلى مقدار تفرُّغه له، ثم إلى اجتهاده ودأبه في العمل فيه، ثم إلى حجم البحث بحسب العنوان والخطة. فإن لم ينجزه في الزمن المقدَّر فإما أنه أساء الاختيار، وإما أنه ينشُد الكمال، والكمال شيء لا يُدرَك، وإما أنه غير قادر على البحث العلمي.

١٥- والإنجاز السريع والكثير إنما يُبنى على الخبرة الطويلة، والذخيرة الواسعة من البحوث السابقة والمواد المجموعة، وعلى شيء آخر هو الدَّأْب في العمل والمثابرة، وهو خُلُق غير العجلة، فالعجلة تُخرج البحوث والأعمال غير ناضجة ولا تامة، دون إناها وقبل أوانها. والمطلوب من طالب العلم والباحث والمؤلف الدأب، أي العمل كل يوم مع الانكباب وإبعاد الصوارف واستثمار الزمن وأن يعطي كل شيء حقه من الجهد والزمن[١].

---

[١] واقرأ في هذا كتابين للعلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، هما: **صفحات من صبر العلماء**، و**قيمة الزمن عند العلماء**.

عود إلى أنواع البحوث

١٦- وقد سلف أن ذكرت أن البحث ينقسم إلى (١) بحث **دراسةٍ لموضوع**، (٢) وبحث **تحقيق لنص**، ثم إلى (١) بحث **عرض وترتيب**، (٢) وبحث **كشف وإبداع**، وأزيد ههنا تقسيمه إلى: (١) بحث **المساحة الواسعة** التي يدرس قدرًا كبيرًا من المسائل، أو مدةً طويلة من تاريخ العلم أو الباب، (٢) وإلى بحث **المسألة الواحدة** الذي يغوص على كل فروعها، ويحيط بكل ما يتصل بها، (٣) وبعض البحوث يكون وسطًا بين الحالتين.

١٧- ثم البحوث أيضًا تنقسم إلى (١) بحوث في **موضوعات معاصرة**، (٢) وبحوث في **موضوعات قديمة** وتاريخية. والموضوعات المعاصرة في الفقه مثلًا تتعلق بالنوازل الجديدة، والأوضاع الحديثة، والمستحدثات الحضارية والعلمية والعملية ونحوها مما جدّ، ويتطلب معالجةً من ناحتين: إحداهما تَبَيُّنُ حقيقة النازلة في الواقع كما يصفها المتخصصون في المجال، والأخرى من ناحية التكييف الفقهي والتنزيل الشرعي للحكم، ولا يتحقق الثاني إلا بالأول، مع التحرر من ضغط الأوضاع التي لم يصنعها الشرع، وليست هي الأصل.

وأيضًا تنقسم البحوث من ناحية جهة التناول إلى: (١) بحث في **التأريخ للمسألة** أو الباب أو العِلْم أو العلَم، وإلى (٢) بحث في **المسائل والأحكام** والمعاني بمعزل عن التاريخ، على أن البحوث لا تستغني عن شيء من التناول التاريخي، ولكنْ هناك فرقٌ بين أن يكون هو منهج البحث وجِهةَ التناول، وأن يكون سمة في بعض المباحث والمواضع.

صَوْغ العنوان والخُطة

١٨- فإذا استقر الباحث على دائرة البحث فليصُغ عنوانه، وليكن العنوان واضحًا دالًّا على مقصوده، لا زيادة فيه ولا نقصان، أو جامعًا مانعًا كما يقال، لا يخرج منه شيء مراد، ولا يدخل فيه شيء غير مراد. والسجع المتكلف الملتزم دائمًا مذموم، كان يفعله المتأخرون من العلماء، ولم يكن ذلك من عمل المتقدمين. وليذكر أن تغيير العنوان بعد تسجيله لدى الكلية فيه شيء من الصعوبة، لأنه يتطلب قرارًا، وأما الخطة فأمرها أيسر، وهي بينه وبين المشرف، في غالب الأحوال.

١٩- وليَبْنِ خطته مقسمة إلى أجزاء كيفما اقتضى البحث، إلى أقسام وأبواب وفصول ومباحث ومطالب، أو إلى بعض ذلك، كأن يقتصر على الفصول والمباحث، أو على الأبواب والفصول، أو ما شاء، بشرط الانتظام والضبط وصدق العناوين أيضًا على المضامين، ويحسن التقارب في الأحجام بين أجزاء المستوى الواحد، أي تقارب أحجام الأبواب أو الفصول أو المباحث، لأن التفاوت الشديد يدل على اختلال

التقسيم، وإن كان علماؤنا السابقون استعملوا في تصانيفهم الفصول المتفاوتة في الطول، وكانوا يقتصرون في أحوال على الفصول، أو يسمون الأصل كتابًا، وما تحته بابًا، أو يجعلون الباب تحت الفصل، أو الفصل تحت الباب، وكل ذلك اصطلاح، وقريب بعضه من بعض، ولا مشاحَّة فيه، بشرط حسن النظام والنسَق.

وفي الرسائل التي تسجل في الكليات يكتب الباحث **مقترح الخطة**، يذكر فيه جدوى الموضوع، وإشكالاته، وفروض حلها، وكيف يتحقق من الفروض، وما سبقه من بحوث قريبة منه، والفرق بينها وبين بحثه، أو أنه لم يجد سابقًا له، وبِنْية(١) البحث الموضوعية، والمصادر والمراجع الأولية.

المصادر والمراجع

٢٠- ثم إن المعاصرين تبَعًا للترجمة قد درجوا على تقسيم مآخذ مادة الدرس إلى **مصادر ومراجع**، والمراد بالمصادر مظانّ المادة الأصول التي يؤخذ منها، أي المظان الأولى والقُدْمَى للمادة، وبالمراجع ما نَقل عن هذه الأصول، فإن تضمنت المراجع مع النقل رأيًا، فهي مصادر للآراء التي فيها، ومن هذا تعرف أن التفريق بين المصادر والمراجع نسبي بحسَب علاقتها بمادة البحث قربًا أو بُعدًا، أصالة أو نقلًا، ولأنها تتداخل يحسن عند صناعة فهرس لها ترك التفريق بين النوعين، لأن القارئ لا يدري أين تضع الشيء منها، فيستعمل عند ذلك اسمًا واحدًا إما المصادر وإما المراجع، بالمعنى اللغوي للفظتين(٢). و«الإحاطة بالمصادر وطبقاتها، ومعرفة مراتب مؤلفيها، وتمييز ما حسُن منها مما فسَد، وعرفان استخدامها، واستخراج كنوزها - أول ما يسعى إليه الباحث المبتدئ، وآخر ما يصل إليه العالم المطلع»(٣).

أنواع المصادر والمراجع

٢١- ومادة البحث تؤخذ من كل ما يفيد في البحث بشرط أن يكون أصلًا، وألا يتيسر ما هو فوقه من وعاء يتضمن المادة، وهو نفسه ما يسميه علماء الرواية: «**طلب العُلُوّ**»، بألا يأخذ من المصدر النازل، وهو قادر على الأخذ من المصدر العالي. وهذا بيان لمآخذ البحوث:

---

(١) البنية: يُكسر أوله ويضم، بمعنى ما يُبنى، وأما هيئة البناء فبالكسر.

(٢) ولا أستحب له أيضًا أن يصنفها إلى مطبوعات ومخطوطات ودوريات، ونحو ذلك، بل يسردها على العنوانات، ثم في البيان يذكر نوعها، إلا التفريق بين المختلفات في اللغة، لأن الترتيب على الحروف يقتضيه. والغربيون اعتادوا على الترتيب بحسب أسماء الشهرة للمؤلفين. وعلى كل حال لا بد من التوافق في ذلك بين ما في الحواشي وما في مَسْرَد المراجع.

(٣) **رائد التراث العربي**، لصلاح الدين المنجّد ص٣.

- فأشهرها وأكثرها استعمالًا في عصرنا **الكتب المطبوعة**، وعلى الباحث أن يحرص على الطبعات الأصيلة والعلمية، لا المسروقة ولا التجارية، التي لا غرض منها إلا كسب المال بلا علم ولا تحقيق. وليستشر العلماء في ذلك، وبطول الزمن والدُّرْبة يتعلم الباحث الفرق بين ناشر وناشر، ومحقق وآخر، والتفاوت بين أعمال الجهة الواحدة، فيتطلب خير الطبعات، وخيرُها يكون قديمًا وحديثًا، وكم من قديم لم يُذكر اسمُ مصححه أو ذكر في أخريات المطبوع فاق حديثًا زعموه محقَّقًا وهو لا تحقيق فيه. واليوم قد كثرت المصوَّرات على الشبكة، وهي لا يستغني عنها باحث، كما لا يستغني عن الورقي، فالباحث الجاد يجمع بين النوعين، ويسدُّ خَلَّة هذا بهذا، وكثير من المطبوعات النادرة صارت على الشبكة متاحة. وليحذر التقصير في التصوير، فكثيرًا ما تسقط منه أجزاء أو صفحات أو بيانات أو يُقسَّم إلى ملفات بغير حاجة، أو يدمج بغير ظهور أو إشارة. فليكن متثبِّتًا متحرِّزًا. والتصوير الجيد هو ما لا يُخِلُّ بشيء من الكتاب المراد تصويره نوعًا ومقدارًا.
- ومنها **الرسائل الجامعية** غير المنشورة التي بقيت في جامعاتها أو نشرت مصورة على الشبكة، فهذه كالكتب غير أنه يذكر أنها غير منشورة.
- ومنها **الكتب المخطوطة**، ولا يستغني الباحث عن استعمالها في بحثه، إما لأنها لم تطبع، وإما لأنه يحتاج أن يتحقق من صحة النصوص وينقدها ويوازن بين النسخ، لأن مطلبه الصحة والإتقان، وكثيرًا ما لا تفي المطبوعات بذلك. وقد تيسر اليوم كثيرٌ من المخطوطات على الشبكة بما لم يكن متاحًا قبل سنين، وكان الباحثون يسافرون إليها، ويتجشَّمون المشاق للاطلاع عليها، أو الانتساخ منها. والمخطوطات يُذكر مكان وجودها والرقم المرقومة به، وتوصف على قدر الحاجة.
- ومنها البحوث والمقالات والكتب والرسائل والدواوين المنشورة في **الدوريات**، والمراد بالدوريات المجلات والصحف والنشرات التي تصدر عن ناشريها دوريًّا، كل يوم أو أسبوع أو شهر أو فصل أو سنة أو نحو ذلك.
- ومنها المواد **الإلكترونية** من البحوث والمقالات ونحوها المنشورة على الشبكة سائلة، أي ليست مصورة عن مطبوع، وهذه لا بد فيها من التحقق من نسبتها إلى كاتبها، ومن الإشارة إلى تاريخ رؤية الباحث لها على الشبكة، ومن وضع رابطها في البحث، لأنها تحتمل الحذف والتغيير.
- ومنها **التسجيلات** الصوتية والمرئية، وهذه تكون منشورة على الشبكة أو لا تكون، فالمنشورة لها حكم المواد الإلكترونية، وغير المنشورة أو التي من تسجيل الباحث لا بد من ذكر صاحب الكلام وتاريخ التسجيل ومكانه إن أمكن. ومثلها ما يدونه الباحث كتابة عن حديث شفوي، فإن كان خاصًّا استأذن صاحبه في ذكره في بحثه.

- ومنها **الوثائق والآثار** كالرسائل الخاصة والرسمية والمحاضر وسجلات المحاكم والنقوش، وهذه توصف ويذكر مواضع وجودها.
- ومنها **الاستبانة** التي يُعِدُّها الباحث ليجيب عن أسئلتها فئةٌ يختارها من الناس ليقف فيها على الآراء ومقدار كل رأي أو جواب منسوبًا إلى مجموع المستجيبين.

كيف نعرف المصادر والمراجع؟

٢٢- واستعمال المصادر يكون قبل وضع الخطة والاستقرار على العنوان، ويكون بعد ذلك، فهو قبل ذلك يكون للتحقق من حدود البحث ومعالمه وجدواه، وضبط العنوان وبناء الخطة، وبعد ذلك يكون لجمع مادة البحث. وتعرُّف المصادر له طرق:

- وقد صار من أشهرها **شبكة الإنترنت**، وهي لا تكفي، لأن البحث في محركات البحث الإلكترونية -ومثلُها الفهارس- يتطلب أن يكون المُدْخَل والمَدْخَل معلومًا للباحث، على أنها مما لا غنى عنه في زماننا، وعلى الباحث أن يكون حصيفًا يتحرى الأصالة، ويتعرَّف التواريخ، ويتحقق من الناقل والمنقول عنه، والسابق واللاحق، والأصيل والدخيل، لأن الشبكة بحر لا ساحل له، وقد زاد بالذكاء الصناعي الادعاء والانتحال. ومن فوائد الشبكة اليوم معرفة طبعات الكتاب، ويمكن اختصار ذلك بالدخول إلى خانة الصور عند البحث.
- وبرنامج «**المكتبة الشاملة**»، وهو برنامج نافع جدًّا، وليتحرَّز من آفاته، وهي أن النصوص المرقونة فيه ليست مأمونة الصحة، فلا بد إذًا من التحقق منها في مصادرها المطبوعة، كما يَنتقل عند الارتياب في صحة المطبوع إلى مطبوع آخر أو مخطوط أو غير مخطوط، ومن كتاب إلى كتاب، فكذلك هنا في النصوص المرقونة. وليس ضبطُها أيضًا مما يُعوَّل عليه أو يُستنام إليه أو يُنقل إلى البحث على عِلَّاته، ولا ضبطُ كل حرف في المنقول أو المكتوب بجائز، بل فيه تكثُّر وتشويه لصورة الكلام بلا حاجة، و«إنما يُشكَل ما يُشكِل»[١]، كما يقول علماؤنا، ولا سيما أعلام الناس والمواضع والنبات ونحوها، لأنها لا تُعرف بالقياس، وربما احتاج المرء إلى الضبط بالحروف لقطع دابر الإشكال[٢]، والشكل التام يكون للنصوص العالية كالمصاحف وكتب السنة، وما جُعل لتعليم المبتدئين. ومن آفاتها بناؤها على كثير من الطبعات التجارية، وسقوط شيء من الكتاب في بعض المواضع، وخلوُّها من

---

[١] **المحدِّث الفاصل** (الخطيب) ٦٠٨.

[٢] والضبط عند علمائنا ثلاثة أنواع: **ضبط القلم**، أي برموز الحركات والشد والسكون، **وضبط الحروف**، أي بالكلام، كأن يقال مفتوح الأول أو مضموم، أو بالحاء المهملة، والغين المعجمة، وهكذا، **وضبط النظير**، بأن يُذكر لفظ مشهور على الميزان نفسه، كأن يقال: في وزن قفل أو جعفر أو سفرجل.

كتب لا غنى عنها في الجملة[١]، أو لا غنى لموضوع البحث عنها، وأن المحرَّف فيها لا يُوصل إليه بالبحث، فليقلِّب البحث على وجوهه لاحتمال التحريف.

- **والكتب والبحوث والمقالات**، أي المصادر والمراجع نفسها، فهي يدل بعضها على بعض، فستجد من سبقك إلى البحث أو إلى دائرة قريبة منه أو مُداخِلة له يذكر مصادر ومراجع في الحواشي أو فهرس المراجع، فانتفع بها وضمها إلى مصادرك[٢].
- **والمكتبات** العامة أو الخاصة أو التجارية، فبدخولك إلى قسم التخصص بحسَب التصنيف[٣] ستجد كتبًا على الرفوف لم يكن لك أن تعرفها إلا أن تراها في أماكنها. وكان للمكتبات فهارس ورقية، إما سجلات وإما بطاقات، وصارت اليوم إلكترونية، وبعض المكتبات تجمع بينهما، فإن كانت الفهرسة تتيح البحث في الموضوعات فهذا مما يفيد الباحث بالاطلاع على المصادر والمراجع في موضوعه في المكتبة.
- وسؤال **أهل الخبرة** في التخصص، ومنهم المشرف.

أدلة الكتب

٢٣- والكتبُ المؤلفة في الدلالة على الكتب، ويمكن أن نسميها **أدلَّة الكتب** أو فهارس الكتب أو الكُتْبِيَّات أو المَكْتَبِيَّات، وهي ما يقال له بالأعجمية: بِبْلُغْرافيا. ويدخل فيها فهارس المرويَّات، وتسمى الأثبات والبرامج والفهارس والمعاجم والمشيخات، وهي كثيرة[٤]. ومنها ما هو من قبيل تقسيم العلوم

---

[١] ككتاب **الأغاني** في الأدب، **وشرح الرضي على الكافية** في النحو. وقد أغلقوا في الإصدار الأخير باب الإضافة إليها كما كان متاحًا من قبل. وفي الإصدار الأخير مزايا مهمة، منها البحث بالشكل، على أنه ما زال مفتقرًا إلى تحسين.

[٢] لكن يحسن إن دلَّك كتاب أو بحث على نص معيَّن له أثر مهم في البحث ولا يسهل الوقوف عليه أن تذكر الذي دلَّك على هذا النص، فهو من تمام رد الفضل إلى أهله. قال السيوطي: «وكان الحافظ ابن حجر يعلِّم طلبته إذا نقلوا حديثًا أورده لهم أن يقولوا: رواه فلان، أو خرَّج فلان، بإفادة شيخنا ابن حجر، كل ذلك حرصًا على أداء الأمانة». **الفارق بين المصنِّف والسارق** ٤١.

[٣] انظر في تصنيف الكتب وفهرستها في المكتبات كتابًا في المكتبات أو التصنيف، أو كتاب: **ورقات في البحث والكتابة** للكتور عبد الحميد الهرَّامة ص٢٣٤-٢٣٨.

[٤] من أشهرها: **فهرسة ما رواه عن شيوخه ابن خير الإشبيلي** (٥٠٢-٥٧٥هـ)، ومن آخرها وأجمعها لذكرها: **فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، لعبد الحي الكَتَّاني (١٣٠٥-١٣٨٢هـ = ١٨٨٨-١٩٦٢م).

وتصنيفها، ثم يذكر المؤلف أهم الكتب وأشهرها في الفن، ومنها ما يتوسع في ذكر الكتب. وهذا مسرد لما علمته منها، ومنها بعض ما سلف في أدب العلم:

• «**الفِهْرِسْت**» للنديم (–٤٣٨هـ)، وهو أقدم كتاب في هذا الباب، وهو يجمع تراجم المصنفين وكتبهم وذكر الكتب المؤلفة في الفنون، ولا يخفى أن فيه ما بلغه من العلم بالكتب إلى زمن تأليفه، وهو كتاب جامع نافع، وتقدُّمه في الزمن يفيد في معرفة المصنفات المتداولة في زمانه وما قبله، وأوَّليَّات العلوم، وقدماء المؤلفين، وكثيرٌ مما ذكره مفقود اليوم. وله نشرات خيرها آخرها، وهي التي بتحقيق الدكتور أيمن فؤاد سيد.

• و«**إرشاد القاصد إلى أسمى المقاصد** في أنواع العلوم»، لابن الأكفاني (–٧٤٩هـ)، وهو يذكر العلوم ويذكر أشهر ما أُلِّف فيها مميِّزًا بين المختصر والمتوسط والمبسوط.

• و«**مقدمة ابن خلدون**» (٧٣٢–٨٠٨هـ)، وهي من المغفول عنه في هذا الباب، فقد عقد فصولًا للعلوم، وبيَّن فيها نشأتها وأطوارها وأمهات ما صُنِّف فيها.

• و«**مفتاح السعادة، ومصباح السيادة** في موضوعات العلوم»، لطاش كُبْرِي زادَهْ (٩٠١–٩٦٨هـ)، وهو ككتاب ابن الأكفاني في تقسيم العلوم، وذكر أشهر ما ألف فيها، وفيه كثير من التراجم للعلماء. وخير طبعاته فيما رأيت الطبعة التي حققها كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور في مصر[١].

• وأهم هذه الكتب وأوسعها: «**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**» للحاج خليفة (١٠١٧–١٠٦٧هـ)، وزادت الكتب المذكورة فيه على عشرين ألف كتاب. عرَّف بالفنون وبالكتب المؤلفة فيها، ورتب كل ذلك على حروف المعجم، فتجد العلم وأهم ما ألف فيه بحسَب اسمه في موضعه من الترتيب، وتجد الكتاب كذلك في موضعه. ويذكر في كثير من الأحيان منزلة الكتاب في العلم بحسَب ما هو مشهور أو بحسب رأيه فيه، أو يذكر شيئًا من أقول العلماء فيه. ويذكر وفيات المؤلفين بالرقم لا باللفظ فوقع فيه كثر من السهو والخطأ. ومن مزاياه ذكر الشروح والحواشي والاختصارات ونحوها مما دار حول الكتاب. ومن مزاياه ذكر أول خطبة الكتاب، وهذا يفيد في حال الاشتباه أو سقوط صفحة العنوان من نسخة. وله طبعة قديمة في لِبْزِغ، وأخرى في إسطنبول مشهورة متداولة، وثالثة حديثة لمؤسسة الفرقان، وهي أمثل مما سبقها، ولكنها لا تخلو من مآخذ في أمور واضحة، وسببها اختلاف الأيدي بغير انضباط. وفي الأصل كثير من الأخطاء أيضًا، وقد اجتهد القائمون على النشرة الأخيرة في التنبيه عليها، وتمموا نقص الوفَيَات ونحوها في التعليق.

• و«**أسماء الكتب**» لرياضي زاده (–١٠٧٨هـ)، وهو لأسماء الكتب مرتب على الحروف، صغير.

• و«**ترتيب العلوم**» للمَرْعَشي (–١١٤٥هـ)، كمفتاح السعادة يذكر العلوم وأشهر ما ألف فيها.

---

[١] ومن المتوقع أن تجاوزها طبعة مؤسسة الفرقان، ولم أرها.

• و«**إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**» لإسماعيل البغدادي (-١٣٣٩هـ)، طبع ملحقًا بطبعة إسطنبول من «**كشف الظنون**» في جزأين.

٢٤- ولا بد من الإشارة إلى أنه يستعان في تعرف الكتب وضبط أسمائها ونسبتها إلى مؤلفيها بجهابذة التراث العربي من العلماء المتأخرين، وهم كثيرون من القرن الثامن فما بعد، وأبرزهم اثنان: **السيوطي** (٨٤٩-٩١١هـ) في كل العلوم العربية والإسلامية، وعبد القادر **البغدادي** (١٠٣٠-١٠٩٣هـ) في علوم العربية والأدب وما إليها، ولا سيما في كتابه «**خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب**»، وانظر فهارسه للشيخ عبد العزيز الميمني (١٣٠٦-١٣٩٨هـ = ١٨٨٨-١٩٧٨م) المسمى «**الإقليد**»، وفهارسه للأستاذ عبد السلام هارون (١٣٢٧-١٤٠٨ هـ = ١٩٠٩-١٩٨٨م) في آخر نشرته.

الطبعات القديمة

٢٥- ومن الكتب التي تدل على الطبعات القديمة:

• «**اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**» لإدوارد فانديك (كان حيًّا سنة نشر كتابه ١٣١٣هـ = ١٨٩٦م)، ويذكر تواريخ طبع الكتب وأماكن الطباعة ووفيات المؤلفين وشيئًا من تراجمهم.

• و«**معجم المطبوعات العربية والمعربية**» ليوسف سَرْكيس (١٢٧٢-١٣٥١هـ = ١٨٥٦-١٩٣٢م)، ذكر فيه ما علمه من المطبوعات إلى سنة ١٣٣٩هـ الموافقة لسنة ١٩١٩م، ورتبه على أسماء المؤلفين وذكر شيئًا من تراجمهم، وله فهرس في آخره لأسماء الكتب.

• وذيَّله بكتاب: «**جامع التصانيف الحديثة**» إلى سنة ١٣٤٦هـ = ١٩٢٦م، وهو مرتب على الفنون، وفيه فهرس للمؤلفين.

• ويفيد في أعمال المستشرقين القديمة: «**رائد التراث العربي**»، لصلاح الدين المنجِّد (١٣٣٤هـ - ١٤٣١هـ = ١٩٢٠-٢٠١٠م)، اقتبسه من المستشرق الفرنسي: سوفاجيه، ونشره في بيروت سنة ١٩٤٧م[١].

---

[١] ويفيد في أعمال المستشرقين وتراجمهم: **الأعلام** للزركلي، **والمستشرقون** لنجيب العقيقي ثلاثة أجزاء صدر عن درا المعارف، وكان في أول صدوره جزءًا واحدًا سنة ١٩٤٧م، **وموسوعة المستشرقين** للدكتور عبد الرحمن بدوي، **وموسوعة المستشرقين اليهود** لمصطفى عبد المعبود.

• ويفيد في هذا الباب موقع: «**المجموعات العربية على الإنترنت**»[١]، ومن مزاياه التصوير المحترف عالي الجودة الذي لا يُغفل شيئًا من المطبوع المصوَّر، وفيه نوادر من المطبوعات القديمة، وفيه أكثر من سبعة عشر ألف مجلد.

أعلام الزركلي وذيوله

١/٢٦- ومن الكتب التي تدل على المطبوعات قديمها وحديثها والمخطوطات:

• «**الأعلام**» لخير الدين الزِّرِكْلي (١٣٠٩-١٣٩٦هـ = ١٨٩٣-١٩٧٦م)، وهو أجمع كتب المعاصرين وخيرها في تراجم الأعلام من المؤلفين والأدباء والأمراء والمشاهير في تاريخ الإسلام إلى زمن المؤلف، من عرب ومستعربين، مع التحرير البالغ، والبيان العالي، والإنصاف الكثير، والتحقيق في الأسماء والألقاب وضبطها، والولادات والوفيات وأسماء الكتب ونسبتها، وبيان الشك أو الترجيح أو التوقف في كل ذلك، والدلالة على المهم من مراجع الترجمة، وسرد مؤلفات المترجَم، وتمييز المخطوط من المطبوع منها، والإشارة إلى المخطوطات التي وقف عليها أو علِم بها، إلى فوائد أدبية وتاريخية كثيرة. ورتبه على حروف أسماء المترجَمين بمراعاة الاسمين الأول والثاني فحسْب، ثم يكون الترتيب بحسَب الوفاة. ولا يسلم كتاب من هَنَات وهفوات[٢]، ولا سيما مع الضخامة والاتساع. وقد

---

[١] على هذا الرابط: https://dlib.nyu.edu/aco/

[٢] **نقَدَتْه** كُتب ومقالات، هي فيما أعلم: (١) **الأعلام**، لجواد علي، في مجلة المجمع العراقي٣/١٩٥٩م (٢) **والأعلام**، لعز الدين التنوخي، في مجلة المجمع العلمي العربي ٧/١٩٦١م (٣) **وحول كتاب الأعلام**، لإسماعيل الأكوع، في مجلة العرب ٣/١٩٧٤م (٤) **وتحقيقات وتصحيحات لكتاب الأعلام**، لمحمد أحمد دهمان، في مجلة المجمع العلمي العربي، ٤/١٩٧٨م (٥) **وأعلام الزركلي**، لوداد السكاكيني، في مجلة الأديب ٣/١٩٨١م (٦) **وترتيب الأعلام على الأعوام**، لزهير ظاظا، نشر في بيروت سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م، ففيه كثر من التعقُّب، وإن لم يدل عنوانه على ذلك، وهو أقدم الكتب في هذا (٦) **والإعلام بتصحيح كتاب الأعلام**، لمحمد بن عبد الله الرشيد، نشر في بيروت سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م (٧) **ونظرات في كتاب الأعلام**، لأحمد العلاونة، نشر في بيروت سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م، وله أيضًا: (٨) **الأعلام للزركلي مراجعات وتصحيحات**، نشر في بيروت سنة ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م (٩) **والأعلام للزركلي محاولات في النقد والتصحيح** واستدراك الخطوط والصور، نشر في الرياض سنة ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م، هذا غير مقالاته المنشورة في المجلات، ومن المتوقع أن مادتها في هذه الكتب (١٠) **وقراءة نقدية في كتاب الأعلام**، لإبراهيم بن سعد الحقيل، نشر في عَمَّان سنة ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م. **وذيَّلَتْ عليه** كتب، هي فيما أعلم: (١) **تتمة الأعلام**، لمحمد رمضان خير يوسف، صدرت طبعته الأولى سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م بلغ فيه إلى سنة ١٤١٥ = ١٩٩٥م، وله مستدركان، ثم صدرت طبعته الرابعة بالغة إلى سنة ١٤٣٥هـ = ٢٠١٣م مع كثير من التبديل عن الطبعة الأولى زيادة ونقصانًا (٢) **وذيل الأعلام**، لأحمد العلاونة، صدرت طبعته الأولى سنة

طبع الكتاب في حياة مؤلفه ثلاث طبعات: الأولى في مصر سنة ١٣٤٧هـ = ١٩٢٧م في ثلاثة أجزاء، والثانية فيها بين سنتي ١٣٧٣ و١٣٧٨هـ = ١٩٥٤ و١٩٥٩م في عشرة أجزاء أحدها للمستدرك، والثالثة في بيروت سنة ١٣٩٠هـ = ١٩٦٩م في أحد عشر جزءًا أحدها للمستدرك، ثم ألحق به مستدركًا آخر في السنة التالية، وكتب مستدركًا ثالثًا لم يتمكن من نشره، وتراجم جديدة في بضعة أجزاء سماها: «الإعلام بمن ليس في الأعلام»، ووضع خطة لنشر كل ذلك، لكن عاجلته المنية قبل تحقيقه، ثم أُنفذ أكثر ما أراده بعد وفاته في الطبعة الرابعة في بيروت سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م، فأعيد بناء الكتاب على الخطة الجديدة في هذه الطبعة، وهي المتداولة الآن، وصُوِّر عنها طبعات كثيرة[(١)].

معجم المؤلفين وذيوله

٢/٢٦- ويلحق بكتاب الأعلام، ويذكر معه، ويُعَدُّ في الكتب المفاتيح: «**معجم المؤلفين**»، لعمر رضا كَحَّالة (١٣٢٣-١٤٠٨ = ١٩٠٥-١٩٨٨م)، وهو مختص بالمؤلفين، كما يظهر من عنوانه، وألحق بهم الشعراء والرواة المجموعة آثارهم، إلى زمن تأليفه، وتراجمه موجزة، والمصادر التي يذكرها للترجمة أوسع من الأعلام، وقد ميز فيها بين المطبوع والمخطوط والمجلات ورمز لكل منها برمز، واقتصر في ذكر مؤلفات المكثرين على خمسة ممثِّلة للفنون التي عُنوا بها. وقد ظهرت طبعته الأولى في دمشق بين سنتي ١٩٥٧-١٩٦١م، في خمسة عشر جزءًا، والجزآن الأخيران للإحالات، وألحق به مستدركًا سمَّاه: «**المستدرك على معجم المؤلفين**»، صدر في بيروت سنة ١٩٨٥م، استدرك فيه تراجم وعلى التراجم، ثم صدرت طبعة من الكتاب أدمج فيها المستدرك في أربعة أجزاء كبار سنة ١٩٩٣م[(٢)].

١٤١٨هـ = ١٩٩٨م، وألحق به أجزاء آخرها الخامس سنة ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م (٣) **وإتمام الأعلام**، لنزار أباظة ومحمد المالح، صدرت طبعته الأولى سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م، ويقول العلاونة: إنهما أغارا على كتابه وكتاب خير يوسف (ذيل الأعلام ٢/٧-١٤) (٤) **وفوات الأعلام مع الاستدراكات**، لعبد العزيز أحمد الرفاعي، نشر في الرياض سنة ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م، وهو صغير توفي صاحبه قبل أن يتم نشره.

(١) وهي طبعة دار العلم للملايين، ونبه الأستاذ العلاونة على سقوط تراجم فيها، وزيادة تراجم ليست من إنشاء الزركلي. ذيل الأعلام ١/١٥.

(٢) من الأعمال **الناقدة** للكتاب: (١) **نظرة في معجم المؤلفين**، لإدريس القيطوني، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، في جزئين ٤/١٩٦٧ و٤/١٩٧١، نبه فيه على الأخطاء في تراجم المؤلفين المغاربة (٢) **وحول معجم المؤلفين**، لإسماعيل الأكوع ٤/١٩٧٦، في الأخطاء في تراجم أهل اليمن (٣) **وتصحيح الأعلام اليمنية في معجم المؤلفين**، لعبد الله الحبشي، في مجلة العرب ٨/١٩٨١م، وله أيضًا كتاب: (٤) **تنبيه**

معاجم المطبوع من التراث

٣/٢٦- ولكتب التراث المطبوعة معاجم، منها:

- «**معجم المخطوطات المطبوعة**» لصلاح الدين المنجد، خمسة أجزاء صغيرة بلغت إلى سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- و«**ذخائر التراث العربي الإسلامي**» لعبد الجبار عبد الرحمن، بلغ إلى سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- و«**المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع**» لمحمد عيسى صالحية، صدر بين عامي ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م و١٤١٥هـ = ١٩٩٥م عن معهد المخطوطات العربية في القاهرة، وألحق به المعهد مستدركًا في أجزاء لمؤلفين آخرين.
- ويلحق بهذا وهو شامل للمطبوعات والمخطوطات: «**جامع الشروح والحواشي**»، لعبد الله الحبشي، في خمسة أجزاء، خامسها للفهارس، صدر في جدة سنة ١٤٣٩هـ = ٢٠١٧م.

الدوريات

٢٧- وفي تعرُّف ما نشر في الدوريات يفيد:

- «**كشاف الدوريات العربية**»، لعبد الجبار عبد الرحمن، يشمل ما بين سنتي ١٢٩٣هـ = ١٨٧٦م و١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م، مرتب على الفنون.
- وموقع «**المنظومة**»[١]، ولا يتاح الانتساخ مما فيه إلا باشتراك المؤسسات، ويتاح البحث فيه للعامة، والتحديث فيه مستمر، ويشمل الرسائل الجامعية.
- وموقع «**أرشيف الشارخ**»[٢]، فيه أكثر من ٢٧٠ مجلة عربية، ويتيح الاطلاع دون الانتساخ.

استعمال المراجع

١/٢٨- ويحسن بالباحث أن يصنع مسردًا لمصادر بحثه ومراجعه مرتبًا على التواريخ، ليكون تصوُّره لأطوار المسائل، ولأصالة الآراء ونسبتها - صحيحًا، وسَيْرُه في تتبعها قويمًا، ولا يفي بذلك إلا التأريخ. وليكن في ملف إلكتروني حتى يتمكن من تنقيحه والزيادة عليه بحسَب الترتيب.

المحققين على الأخطاء الواقعة في معجم المؤلفين، نشر في الرياض سنة ٢٠١٢م. **وذيَّل** عليه محمد خير رمضان يوسف في: **تكملة معجم المؤلفين**، وصدر في بيروت سنة ١٩٩٧م.

[١] على هذا الرابط: https://search.mandumah.com/

[٢] على هذا الرابط: https://archive.alsharekh.org/

٢/٢٨- والباحث في المعتاد يعرف من الكتب والمراجع أكثر مما يقرأ، ويقرأ منها أكثر مما يقيِّد، ويقيد أكثر مما يستعمل ويستشهد. ثم القراءة في المصادر والمراجع أنواع بحسب وزن المادة العلمي وصلتها بالبحث:

- فمنها ما هو تصفح وقراءة للفِهْرِس فحسْب.
- ومنها ما هو مع ذلك قراءة للمقدمة والخاتمة.
- ومنها ما هو مع ذلك قراءة لأجزاء من المادة.
- ومنها ما هو قراءة للمادة كلها مرة أو غير مرة.
- ومنها ما هو قراءة لنص مراد فحسب.
- ومنها ما هو قراءة سريعة.
- ومنها ما هو قراءة متأنية، ترجع البصر، وتردد الفكر.

١/٢٩- وفي كل الأحوال يحسن بالباحث أن يعرف حقيقة المادة المقروءة، وشيئًا من سيرة كاتبها، وحجم الكتاب، وتمامه أو نقصانه، وطبعاته، وتاريخ وضعه، وأصوله التي بُني عليها إن كان نشرة لكتاب قديم، ومصادره التي أخذ منها، وما إلى ذلك من التبصر بالمصدر الذي ينقل عنه، حتى لا يكون في غفلة عن بعض هذه الأمور، فيؤثر ذلك في فهمه أو في حكمه.

٢/٢٩- وليُقَيِّد ما يحتاج إليه من إشارات وملخصات ونصوص وما يخطر بباله من معان، لأنه إن لم يقيد ذلك ندَّ عنه عند الحاجة إليه، ولا يعوِّلْ على ادّكاره، فإنه في حال حضوره في الذهن أو الوقوف عليه في مقروء يكون واضحًا، ثم مع مرور الأيام يضمحل ويذهب، فليس مثل التقييد شيء في حفظ العلم. وقد كثرت اليوم الوسائل الإلكترونية، فيجوز أن يجعل القيد شيئًا من ذلك، وليتحرَّزْ من ضياعه بالتلف والحذف والآفات التي تطرأ على هذه الوسائل، بانتساخ غير نسخة، وبالحفظ في محل مأمون.

البطاقات ونحوها

٣٠- واعتاد الناس قديمًا -وما زالوا يفعلون ذلك إلى اليوم- أن يقيدوا في بطاقات من الورق المقوَّى مصنوعة لهذا الغرض، مختلفة الأحجام والألوان والأنواع، وربما سميت الجُذاذات أو الجُزازات، ومزيتها استقلال كل نص أو فكرة في بطاقة يسهل تحريكها في ترتيب البطاقات تقديمًا وتأخيرًا والزيادة عليها بحسَب ما يجدُّ من نصوص وتقييدات، وبحسب الفصول والمباحث، حتى يستقر الترتيب على ما سيُبنى عليه البحث. ولذلك يجب أن تكون من حجم واحد، أو كل حُزمة منها من حجم واحد. ويجوز أن يُقيَّد ذلك في كراسة مقسَّمة، أو سجل يقبل إلحاق الأوراق، والبطاقات أفضل لما ذكرت. وليكتب

في رأس كل بطاقة المرجع الذي أخذ منه والجزء والصفحة والإشارة إلى الطبعة في حال تعدد الطبعات. ولتحقيق الغرض من البطاقة يكتب على وجه واحد منها. ولتكن له حُزمة من البطاقات يقيد فيها ما يتعلق بكل مرجع من بيان حتى يبني عليها عند التمام فهرس المراجع. وليحفظ هذه البطاقات المجموعة لأنها ذخيرة له في بحوثه المقبلة.

الإحالة إلى المراجع

٣١- وللناس في الإشارة إلى المراجع في حواشي البحث أو متنه طرق واصطلاحات، فليختر منها ما يسهل عليه، وما يلائم بحثه، وما يفيد قارئه، ولا مشاحة في الاصطلاح، ولا تشدد في هذه الأمور، وليست من صلب البحث، بل وسيلة إلى تسهيل وصول القارئ إلى المراد، والمعيار في ذلك ثلاثة أشياء: **الالتزام**، بأن تطَّرد الطريقة في البحث كله، ولا يكون فيها اختلاف واضطراب، **والاختصار**، بأن تكون الإشارة على قدر الحاجة، لا أكثر، **والإفادة**، بأن تكون وافية بالمقصود، لا مقصرة عنه، فكثير من الناس يلتزم بأشياء لا معنى لها، ولا فائدة منها، ولم يحملهم عليها إلا التقليد، بل تكون مضرة أو مثقِلة للبحث بالتزيُّد والتطويل. ولكثير من المؤسسات التعليمية والمجلات والمؤتمرات منهج في الإشارة إلى المراجع تُلزِم بها طلابها والكاتبين لها، فإن كان كذلك لم يكن بُدٌّ من اتباع طريقة تلك الجهة.

٣٢- و**الطريقة العربية** التي درج عليها العلماء في عصر الطباعة الحديثة، أن يُذكر في الحواشي اسم الكتاب والصفحة والجزء بينهما شرطة مائلة، فإن لم يكن للكتاب أجزاء ذكرت الصفحة بعد اسم الكتاب، فهذا كاف ودال، فإن كان النص مقسومًا بين صفحتين أو أكثر جعل بين الرقمين شرطة أفقية، كما ترى ذلك في هذا المؤلَّف. ثم يكون للبحث مَسْرَدٌ في آخره للمراجع مرتَّبٌ على عنوانات الكتب والبحوث[١]، يليها اسم المؤلف أو الجامع أو المحرر، فإن زاد مولدَه ووفاته فحسن، فاسم المحقق أو المعتني أو المترجم، فاسم الناشر، فإن لم يذكر فالطابع، فمكان النشر أو الطبع، فعدد الطبعة، وليُتَنَبَّه على اختلاف عدد الطبعات بحسَب الناشرين، لأنه تتعد الطبعات لناشر واحد، ولغير ناشر، فيشار إلى ذلك، فتاريخ النشر بالتقويمين الهجري والميلادي، إن تيسرا معًا. ولا يخفى أن المؤلفين ومن في حكمهم، والمحققين ومن في حكمهم، والناشرين ومن في حكمهم، يتعددون أحيانًا فيُذكرون، ومن البخل أو الضيم الاقتصار على بعضهم بأن يقال: وآخر، أو: وآخرون.

---

[١] ولا تجوز المخالفة بين الإشارة في الحواشي ومسرد المراجع، كأن تبنى الحواشي على أسماء الكتب، والمسرد على أسماء المؤلفين، لأن هذا يقطع الصلة بينهما.

١/٣٣- فإن كان البحث المشار إليه مقالًا في دورية أو مؤتمر أو مجموع بحوث، ذُكر ذلك بعد عنوان البحث واسم الباحث، واستيفاءُ ذلك ببيان العدد والسنة والجزء والصفحة وما إليها واجب ليسهل الوصول إلى المطلوب. وإن كان المرجع مخطوطًا ذُكر مكان وجوده ورمز حفظه في مكانه. والإشارة إلى الموضع في المخطوطات يكون برقم الورقة في الأصل ولكل ورقة وجه وظهر[١].

٢/٣٣- وهذه الطريقة التي شرحتُ تجدها على هذا النحو في أحسن حالاتها فيما ألفه الدكتور **محمود الطناحي** -رحمه الله- وما حققه، ومن كان مثله ممن سبقه أو عاصره أو لحقه من المتقنين، فتَتَبَّعْ طريقتهم، وتأمل مراجعهم، تهتد إلى الصواب، وتستفد فوائد جمة، إن شاء الله.

٣/٣٣- وبذلك تكون الحواشي خفيفة للعنوانات مع الصفحات، وفِهْرِسُ المراجع في ختام البحث لاستيفاء سائر ما يتعلق بالمرجع. ومن العَنَت أن تُجعل الحواشي في أواخر الفصول، وإنما يُستخدم ذلك في بعض الدوريات لحاجة طباعية. ولا أستحب أن يقول: المرجع السابق أو نفس الصفحة أو الصفحة نفسها أو نحو ذلك، لأنه يقع أن يكون السابق في الصفحة السابقة أو أبعد، فيحتاج القارئ أن يرجع صفحة أو أكثر، ويقع أن يكون اسم المرجع أقل من قوله: المرجع السابق أو نحوه.

١/٣٤- وأستهجن أن يذكر القرآن الكريم في المراجع، فهو أرفع من أن يكون مرجعًا في بحث، بل هو هدى ونور وتبيان وشفاء وموعظة وذكرى لنا في كل شئون حياتنا، ومنها البحوث العلمية، وإنما أَدخل ذلك علينا المستشرقون، إذ كانوا لا يؤمنون بالقرآن كتابًا منزلًا من عند الله محفوظًا معجزًا، فهو عندهم مرجع من المراجع. إلا أن يكون البحث له تعلق بالمصاحف فتذكر المصاحف المستعملة ورسمها وضبطها ورواياتها وتواريخ طباعتها أو خطها.

٢/٣٤- وليس تخريج الآي بذكر سورها وأرقامها عمل يذكر في البحث أو التحقيق، حتى يقول: خرَّجتُ الآي، وهو شيء ميسور آليٌّ لا علمي، وهو على كل حال لم يكن من عمل سلفنا، ولم تُثبَت أرقام الآي باطِّراد والتزام إلا بأخَرَة في عصر الطباعة أو قريبًا منه. وإن خرَّج الآي من المصحف فليَتَثَبَّتْ من طريقة العدّ، فالمصاحف التي على قراءة نافع تتبع العد المدني، وهو نوعان: أولٌ وأخير، والمصاحف على رواية حفص تتبع العد الكوفي، والمصاحف على رواية الدوري عن أبي عمرو تتبع العد المدني الأول.

---

[١] فتكون الإشارة هكذا: ٢٥و، أو: ٢٥أ (أي وجه) و: ٢٢ظ، أو: ٢٢ب (أي ظهر). وتكون الورقة بحسب الأصل لا بحسب اللوحة المصورة، فاللوحة المصورة يبدو منها على اليمين ظهر الأولى، وعلى اليسار وجه الثانية.

كيف نكتب؟

٣٥- فإذا جمع مادة البحث فليردِّد النظر فيها، فستبدو له فيها أنظار وأفكار جديدة في الفهم وفي تواريخ المسائل والمصطلحات، ولا سيما بعد أن جُمعت من المظان، وصُنِّفت بحسَب المباحث، ورتبت بحسب التواريخ، وسيعِنُّ له أن يراجع أشياء نظرها أو لم ينظرها، ليتحقق من سياق أو نسبة أو ترتيب، أو ليستوفي فائدة زائدة، أو مسألة شاردة، أو نصًّا توارى عنه في زحام الجمع، فليفعل، فإن متابعة البحث، والغوص على أغواره، والصبر على تشعباته، مما يجوِّده ويسدِّده. وليقيِّد ما يخطر بباله من ملاحظة أو تنبيه أو كشف أو ربط أو تصحيح أو تعليق أو ما إلى ذلك، فهذا الدرس هو الخميرة الأولى للمعاني التي تبدو للباحث بعد أن قرأ فأوفى، وجمع فأوعى.

٣٦- وبعد اجتماع القراءة الواعية، والجمع المستوعب، والدرس الفاحص، يحين وقت الكتابة، وإنشاء بناء البحث، وسيبدو له في الكتابة كثير من الآراء الجديدة في الترتيب والسياق، تخالف شيئًا مما بناه من الخطة، ولا بأس بذلك، وستبدو له معان وهو يكتب لم تخطر من قبل، ونعمَّا ذلك، فالكتابة تعلِّم التفكير والتعبير، لأنه يكتب ليُقرأ، وسيجد بمرور الزمان، وكثرة التجارب، أنه يتعلم بالكتابة، ويستخرج أفكارًا مستورة، وآراءً مكنونة، ويجوِّد أسلوبه وطريقته.

٣٧- وهنا في صوغ البحث يختلف الناس، ويمتاز أسلوب من أسلوب، وتخالف طريقة طريقة، ويباين طبع طبعًا، ومُخْرَج مُخْرَجًا، فكثيرًا ما تكون المادة واحدة، والاختلاف بين الناس في الفهم وفي الاستنباط وفي الذوق وفي السَّوْق وفي العَرْض، كما يكون القُماش في أيدي الخياطين واحدًا، والخشب في أيدي النجارين، والآجُرُّ في أيدي البنَّائين، والذهب في أيدي الصاغة، ثم يختلف ما يخرجونه من مَخيط ومنجور ومبنيّ ومصوغ اختلافًا كبيرًا.

وصايا الكتابة

١/٣٨ وللكتابة معالم ووصايا في المعنى وفي الأسلوب.

التاريخ

فأما في المعنى فليكن مسار التاريخ على ذُكر منه، حتى يكون مساق الشرح مساوقًا لمسار التاريخ، فلا يحسن تقديم المتأخر، وتأخير المتقدم، إلا لعلة واقتضاء ومعنى، وأما الأصل فأن يكون الترتيب على حسَب الوقوع والنشوء، وبتقديم الأصول والمبادئ والأمهات، وبتصدير الأئمة وأهل السبق والتقدم في الزمن وفي العلم وفي التأسيس، وبتبيُّن المتبوع والتابع، والمأخوذ منه والآخذ، والمنقول عنه والناقل، ومن القصور الغفلةُ عن ذلك.

٢/٣٨- ولهذا وجب على الباحث العناية بالوَفَيَات والولادات، وكثير من الناس يقتصر على الوفيات، والولادات مثلها أو أهم، لأن أسنان الناس تُعرف بالولادة، وكم من متأخر في الوفاة كان أسنَّ ممن توفي قبله، فيجب أن يُقدَّم المتقدمون في الميلاد، ولا سيما في المتعاصرين والمتقاربين. وإن عُلم شيء من التفصيل في تأريخ تأليف كتاب، أو حدوث واقعة، بالنص على تاريخها أو القرينة الدالة كان ذلك زيادة في المعرفة وتبصُّرًا في الأزمان.

٣/٣٨- فإذا عَرف أزمنة الناس وأزمنة الكتب وأزمنة المعاني وأزمنة الألفاظ على قدر اجتهاده وتحرّيه وتحقيقه، عرف الأصيل من الدخيل، والسابق من المسبوق، فوضع كل شيء في موضعه، ونسب كل فضل إلى أهله، وكل علم إلى مستخرجه. ومن الغفلة أن ينسُب شيئًا إلى زمان أو إنسان وهو مسبوق، وأن يهمل متقدِّمًا وهو سابق.

٤/٣٨- ولينظر أيضًا في صحة نسبة القول إلى صاحبه، فكثيرًا ما لا تصح نسبة الأقوال والآراء إلى من نُسبت إليه، أو لا تصح نسبة الكتاب إلى من نسب إليه، أو تتعدد النقولات في النص الواحد أو الكتاب الواحد فتختلط النسبة على الناظر، فلا بد من تحقيق كل ذلك.

استقامة النص

٣٩- وليتحقق من استقامة الكلام المنقول، حذرًا من أن يكون طرأ عليه تحريف أو نقصان يُخلُّ بالمراد، وبهذا يكون كل باحث في التراث ومستعمل لنصوص الأقدمين محقِّقًا، ينقد النصوص بالنُّسَخ والروايات، ويرجِّح أحسنها وأصحها، لا من جهة الصحة المجردة، ولكن من جهة ما قاله المتكلم أو كتبه الكاتب، لأن المتابعة كثيرة، والتحريف فاش، والتحقيق قليل، وإنما يوجد عند أهله من المتصفِّحين المتثبِّتين فيما ينقلون، والباحث الجاد يتطلع إلى أن يلتحق بهم، وألا يكون من أهل التقليد الذين إذا جاءهم الشيء قبلوه وأخذوه بلا بصيرة.

صحة المراد والنقد

٤٠- ثم لينظر نظرًا آخر بعد صحة النص في صحة الواقعة أو المعنى المراد في مطابقة ذلك للواقع وحقيقة الأمر، لأنه يصح النص ولا يصح المراد، أي يكون الكاتب أو القائل مخطئًا في رأيه أو نقله، مُفَيَّلًا في مذهبه وتصوره. وههنا مرتبة وسطى بين الجرأة والغفلة، فلا يجترئ على كل أحد وكل شيء بلا عُدة ولا مُنَّة، ولا يكن دأبه حبَّ المخالفة وحب الظهور بالمخالفة وحب الاستطالة على الفضلاء بالحق وبالباطل، فهذا خلُق مستنكَر، وهذه نفس سقيمة، وأيضًا لا يكن من أهل التصديق للباطل والخرافات والمحرَّفات والمختلَقات في كل ما يقف عليه أو يُلقَى إليه، فيصدِّقَ كل رواية، ويقبل كل رأي.

٤٠/٢– وهذا كما قال ابن جني (–٣٩٢هـ) –رحمه الله– فبيَّن ذلك خير بيان: «فكُلُّ مَن فُرِقَ له عن علةٍ صحيحة، وطريق نَهْجةٍ[١]، كان خليلَ نفسِه، وأبا عمرو فِكْرِه. إلا أننا –مع هذا الذي رأيناه وسوَّغناه مُرْتَكَبَه– لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثُها وتقدم نظرُها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازًا على كَلاكِلِ[٢]، والقوم الذين لا نشك في أن الله –سبحانه وتقدَّست أسماؤه– قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له والتعظيم[٣]، وجعله ببركاتهم، وعلى أيدي طاعاتهم، خادمًا للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعونًا على فهمهما، ومعرفة ما أُمِرَ به أو نهي عنه الثقلان منهما، إلا بعد أن يناهضه إتقانًا، ويثابته عرفانًا[٤]، ولا يُخْلِدْ إلى سانح خاطره، ولا إلى نَزْوة من نزوات تفكُّره[٥]. فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشر بإنعام تصفُّحه أحناء الحال[٦]، أمضى الرأيَ فيما يُريه الله منه غيرَ معازٍّ به[٧]، ولا غاضٍّ من السلف –رحمهم الله– في شيء منه. فإنه إذا فعل ذلك سُدِّد رأيُه، وشُيِّع خاطرُه، وكان بالصواب مَئِنَّة، ومن التوفيق مَظِنَّة[٨]».

استثمار النصوص

٤١– فإن صحت له نسبة الكتب والأقوال والآراء فليُلْقح بعضها ببعض، ولينظر ماذا تُنتج إن جُمعت، وماذا يُستنبط منها عند ائتلافها، وماذا يبنى عليها بعد تأسيسها، وكيف تُستثمر بعد غراسها؟ وللناس أنظار من جهات مختلفة، وبحسَب عقولهم وتكوينهم في العلم والعمل والقُطْر والزمن والمذهب والمشرب والطريقة، وكلها مؤثرات وخصوصيات، وكذلك خَلَق الله الناس مختلفين، ليتعارفوا ويتعاونوا ويتدافعوا، ويتمِّم رأيٌ رأيًا، ونظرٌ نظرًا، ويستدركَ بعضهم على بعض، ويقوِّم بعضهم بعضًا، ويبنيَ لاحق على ما بنى سابق، فكم ترك الأول للآخر، وأيضًا يصح: ما ترك الأول للآخر، فقد درس الأقدمون وبنوا وشادوا، وأصَّلوا وفصَّلوا، وحقَّقوا ومحصَّوا، فلا بد من الاطلاع عليه على اتساعه وكثرته، قدر الإمكان وبلا تقصير أو تهاون أو استسهال.

---

[١] طريق نهجة: واضحة.

[٢] الكلاكل: جمع كَلْكَل، وهو الصدر من كل شيء.

[٣] يعني علم العربية. والترجيب: هو التعظيم.

[٤] المناهضة: المقاومة، يريد بذل الجهد. وثابته: عرفه حق المعرفة.

[٥] النزوة: كالوثبة.

[٦] أنعم الشيء وأنعم فيه: بالغ فيه. الأحناء: جمع حِنْو، وهو الناحية المعوجَّة، ويعبر بأحناء الأمور عن متشابهاتها وملتبساتها.

[٧] المعازَّة: المغالبة.

[٨] شيَّعه: قوَّاه. ومئنة: جدير. ومظنة الشيء: ما يُظَن وجوده فيه

ميزان الرأي

٤٢- وليضع كل شيء في موضعه، وليزنه بميزانه، فللجزم موضع، وللظن موضع، وللتوقف موضع، وللإرجاء موضع حتى يفتح الله بالعلم والفهم، ولا يخلط بين ما حقه الجزم وما حقه الظن وما حقه التوقف، وذلك كله مَرَدُّه إلى الأدلة والشواهد، ومقدار ما بلغه من العلم، ومنازل الأدلة والشواهد، فمنها القوي ومنها الضعيف، ومنها الكثير ومنها القليل، ومنها ما هو عن الثقة ومنها عمن هو دونه، ومنها ما هو واضح ومنها ما هو مشتبه، وكذلك فليُنزل كل شيء منزلته.

كيف نعبر؟

السلامة

٤٣- وأما تعبيره فيجب أولًا أن يراعي السلامة اللغوية والنحوية والكتابية، وليس ببحث ما يكثر فيه اللحن، ويختل فيه التعبير، وينحرف فيه الرسم. وليس معنى السلامة التقعُّر ولا التكلف وتطلب غرائب الألفاظ وعويص الأساليب، بل السهل الواضح السليم من الشوائب والنقائص، وليس معنى ذلك أن يعاب الأسلوب الجميل، والتعبير الرشيق، في محله ومناسبته، مؤدِّيًا المراد، لا مستجلَبًا، ولا مزيِّنًا للفظ بلا قصد ولا إفادة أو وظيفة.

العجمة

٤٤- وليحذر عجمة الألفاظ والأساليب، فهذا مما ابتليت به لغتنا في هذا العصر، وهو الأساليب المترجمة ترجمة حرفيَّة، وقد كثرت كثرة مفرطة، وشملت أكثر الناس ولو كانوا متخصصين في علوم اللغة والأدب والشريعة، وشاعت في الإعلام والكتب وعلى ألسنة المتحدثين وأقلام الكاتبين، وعمت بها البلوى[1]. وعلاجها بتبين حقائق الألفاظ والتعابير الشائعة وتجنبها، والتضلع من الأساليب العربية الأصلية في أزمنة صفائها، وفي دواوين كتابها وشعرائها، وكبار بلغائها وفصحائها، وقد أورثونا كنوزًا من نثرهم وشعرهم، ونفائس من البيان في مصنفاتهم ورسائلهم وأشعارهم.

الإيجاز

٤٥- ثم ليراع أيضًا القصد والإيجاز غير المخل، فالبحوث العلمية ليست محلًّا للخطابة والتطويل والتكرار واستعراض مقدرة الكاتب البيانية، ولكن يغلب عليها مساواة اللفظ للمعنى، والوضوح التام، على قدر الحاجة، وبما يؤدي الغرض. ولا يحسن أيضًا كثرة المقدمات والتمهيدات والحواجز دون ما يريد الباحث قوله، أو أن يكثر من التسويف والوعود والتشويق، من نحو سنذكر ثم نعرج ثم نبين، ويملأ فراغًا

---

[1] انظر كتاب: **العَرَنْجِيَّة**، لأحمد الغامدي. يعني: العربية الإفرنجية. وانظر مراجعتي له في بحث طويل بالعنوان نفسه.

كثيرًا في وصف ما سيأتي بلا حاجة إلى ذلك، فالبحث بين يدي القارئ، وأجزاؤه مسرودة في الفهرس، وليلج إلى عين ما يريد، وليهجم على المعنى من أول الأمر، وليُعف قارئه من تجاوز مقدماتٍ ومداخلَ وحواجز لا تغض من البحث لو حذفت واستُغني عنها.

الوضوح والسهولة

٤٦- ومن مزايا البحث الجيد وضوح لغته، فهو ليس ألغازًا أو تعمية، أو تحديًا للقارئ، أو إعناتًا للمتلقي، فلا يجوز له أن يتعمد الغموض والإلباس، بل ليكن حُسْن الإفهام وكشف القصد وإفادة القارئ وإراحته وتسهيل انتفاعه من غرضه وكده. وأيضًا من مزاياه السلاسة والانسياب، والانسجام كانسجام الماء، والتتابع بلا انقطاع أو تعثر أو كثير تشعب واستطراد، فلكل معنى موضعه من الخطة، ولكل مقام مقال، فهذا الاسترسال والترابط والتماسك، وحسن البناء والسبك في اللفظ والمعنى والموضوع، مما يرغِّب في البحث، ومما يكثِّر الانتفاع به.

سبيل تجويد الأسلوب

٤٧- وهذه المزايا المذكورة في التعبير إنما يفيدها وينشئها كثرة القراءة والممارسة لكلام البلغاء من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، وألا يدخر جهدًا في أن يقرأ ويتذوق ويحتذي ويحفظ، ولا بأس عليه أن ينسى، بل خيرٌ له أن يقرأ وينسى، فيكون ما قرأه قد استقر في الملَكة، واستكنَّ في السليقة، مع طول الزمن، وسَعة الاطلاع، فيأتي الكلام سهلًا عند الحاجة إليه، بغير أن يتعمده ويتكلفه، وتكون الأغراض قائدة له لا الألفاظ، والمعاني لا المباني.

أدب التعبير

٤٨/١- وليكن عفَّ اللسان والقلم إن نقد أو خالف أو استدرك، فـ «للحوار طُرُق من الجدل بعضها أحسن من بعض، وللمعنى لفائف من المعاريض يكون حُسْنُه فيها، وللقصد ذرائع من اللُّحُون يُجاز إليه بها، وللحق وجوه من البيان يُولَج إليه منها. والحكيم مَن وضع كلَّ شيء في موضعه، فقد يكون الشيء حسَنًا في نفسه، فإن جاء في غير إبَّانه، أو وُضع في غير مكانه، أو تردَّى بغير ثيابه، أو دخل من غير بابه - نَكِرَهُ مَن كان يعرفه، ومَجَّه مَن كان يُسيغه، وحالَ الحُسْنُ قبحًا، وعاد المدح قدحًا»[(١)].

٤٨/٢- فليُنزل الناس منازلهم، ولينزِّه بحثه عن التجريح، فإن هذا مما يحول بين بحثه وأن يكون نافعًا مقبولًا، فإن موضوعات البحوث العلمية المعاني والوقائع والحقائق لا أنفس الناس مدحًا وذمًّا، وكلاهما مستهجن، الإطالة في المدح، حتى يكون البحث كأنه قد جُعل لتزيين إنسان أو مذهب أو طائفة، والاستطالة في الذم، حتى يكون كأن غرضه الثَّلْم والعيب والتنقُّص.

[(١)] **المبتدأ والخبر والنمط المنيف**، مقالة على موقع **الرقيم** للمؤلف، على هذا الرابط:

https://www.arraqeem.com/View/Article.aspx?page=١&cn=٢

الإنصاف

٤٩- ولا يتبع الباحث هواه، وليحترز قدر الإمكان من التحيُّز، وليكن منصفًا لغيره ومنصفًا من نفسه، فهو كالقاضي تكون القضايا بين يديه، وتكون الأوراق معروضة عليه، فليتق الله ربه، وليذكر آفات اللسان، فإن آفات اللسان في القلم، وليذكر أمانة العلم، وليسدِّد في القول، وليطلب الحق، ومداخل الهوى كثيرة، وقال الشيخ المعلمي: «وقد جرَّبت نفسي أنني ربما أنظر في القضية زاعمًا أنه لا هوى لي، فيلوح لي فيها معنى، فأقره تقريرًا يعجبني، ثم يلوح لي ما يخدِش في ذاك المعنى، فأجدني أتبرم بذاك الخادش وتنازعني نفسي إلى تكلف الجواب عنه، وغض النظر عن مناقشة ذاك الجواب، وإنما هذا لأني لما قرَّرت ذاك المعنى أولًا تقريرًا أعجبني صرت أهوى صحته، هذا مع أنه لا يعلم بذلك أحد من الناس، فكيف إذا كنت قد أذعته في الناس ثم لاح لي الخدش؟ فكيف لو لم يلُحْ لي الخدش ولكن رجلًا آخر اعترض علي به؟ فكيف لو كان المعترض ممن أكرهه؟»[١].

التبصُّر

٥٠- وكما يجب عليه أن يقاوم الهوى يجب عليه أن يعرف المؤثرات فيمن ينقل آراءهم ويدرسها، فكل إنسان يؤثر في مواقفه وآرائه النشأة والزمان والمكان أو الأمكنة والمذهب أو المذاهب والوظيفة أو الوظائف والصلات والتقلبات، فإن تعرَّف أسبابَ ذلك سهل عليه التقويم والتمييز بين ما قام عليه الدليل من الرأي في نفسه، وما حمل عليه سياق الحال، فيصح الشيء بالقياس إلى ما احتفَّ به من ظروف، ولا يصح في غيرها، وسهل عليه لذلك العذر والمسامحة فيما يقتضي ذلك، وجاز له اللوم والمعاتبة فيما يقتضي ذلك أيضًا.

الاحتياط

٥١- ومن سبيل ذلك الاحتياط والتوقف والاستثناء، لأن أضدادها، وهي الاسترسال والجرأة والتعميم، مذمومة، فليترك مجالًا للعود والاستدراك، ولدخول ما لا يعلم على حكمه فينقصَه أو ينقضه، فليقيِّد ما يقول بعلمه واطلاعه، وليقل: فيما أعلم، وفيما اطلعت عليه، وفيما دلت عليه مراجعي، وفيما رأيت وبلغه علمي، وليذكر ما يحتمله الموضع من وجوه الرأي، فلعل بعضها يصح ويتقوى بالشواهد، أو يكون هو الراجح أو الحق المتيقَّن. فإن الإنسان ضعيف، وعلمه قليل، وقصوره كثير، ونقصه مُسْتَوْلٍ عليه، والأيام تظهر المكنون، وتكشف المستور، وكم من رأي تغير بتغير الزمان والحال والعرف وتجدُّد العلم.

الشجاعة

٥٢- وليس معنى ذلك أن يكون هيَّابًا خوَّارًا، لا يجرؤ على مخالفة، ولا ينهض إلى نصرة رأي، ولا ينشط إلى تصحيح خطأ، يتلعثم ويجمجم كالسارق أو الأسير أو العبد، فمن أخلاق العلم الشجاعة،

---

[١] **القائد إلى تصحيح العقائد** (بيروت) للمعلمي ٣٢.

والاستقلال والجرأة في الحق، والبيان عند الحاجة، مع كل ما وصفت من الأخلاق المتمِّمة لهذا، والمزينة له، والصائنة له من الغرور والتبجُّح والاستطالة.

الضمائر

٥٣- ولا أستحب له الأساليب الأعجمية التي يُوصَى بها ويُظَن بها الدلالة على التواضع، من قبيل: يرى الباحث، أو يرى البحث، فالكبر والتواضع في المعاني لا في الألفاظ، وطرائق العرب في التعبير خير وأولى، فيستعمل الضمائر كما هي في لغة العرب، ولا بأس عليه أن يقول: بدا لي، وظهر لي، وأرى وأظن وأحسب، وهذا فيما وقفت عليه، ولم أجد ما يدل عليه، ولم أقف على صوابه، ولا يتجه لي صحته، ولم أدر ما معناه، ولا من أين أُخِذ، ولا علم لي بدليله، ونحو ذلك. وهذا شيء غير الفخر والإعجاب بالنفس الذي يظهر في طريقة كاتبه، وهو مذموم وممقوت. ويظن بعض الناس أن ضمير الجماعة: «فعلنا» أقرب إلى التواضع من «فعلت»، ولا أعلم إلا أن ضمير المتكلم ومعه غيره يكون للاثنين فما فوق، أو للعظمة أو التعظيم، ولا يكون للتواضع.

الأصالة والتأثير

٥٤- وشيء يسمونه بالترجمة: «ظهور شخصية الباحث»، والمعنى أن يكون هو الموجه للنصوص والمواد والقائد لها في الوجهة التي يراها وقام عليها الدليل عنده، وبما يحقق تصوره للأمر، لا أن يكون المؤلفون السابقون يقودونه يمنة ويسره، وهو لا قوة له ولا رأي ولا امتناع. وهذا ما يطلبه القارئون الجادون والعلماء المحققون والطلبة المجتهدون، أن يجدوا عندك ما ليس عند غيرك، وأن يقفوا على رأي جديد، وعلى وجهة أخرى، وأما تكرار ما قيل، وترداد ما هو معلوم، فمَن الذي يرغب فيه، أو يُقبِل عليه؟

التُّقول

٥٥- ولا يكثر الباحث الأصيل من نقل النصوص ولا سيما الطويلة منها، ولْيوازن بين النقل باللفظ والنقل بالمعنى، فيسوق اللفظ مما قلَّت ألفاظه، وكانت أدل على المقصود، أو كانت لمتقدم أو بليغ، وليُجْمِل المعنى فيما طال من ذلك، أو كانت ألفاظه لا تستحق أن تنقل بعينها. فما نقله بنصه وضعه بين حاصرتين، وهما المسميتان: علامتي التنصيص هكذا: «...»[١]. ويجوز تمييز المنقول إن طال قليلًا بتصغير الخط أو بالتوسعة في إحدى حاشيتي الصفحة أو فيهما معًا. فإن حذف من المنقول شيئًا جعل مكان المحذوف نقطًا ثلاثًا بين حاصرين معقوفين هكذا [...] أو بغير حاصرين. ويجوز أن يعترض في

---

[١] وقد درجوا على استعمال: انظر فيما نُقل بالمعنى، ومنهم من يبنيه للمفعول فيقول: يُنظر، وليس خاصًّا بذلك ولا واجبًا، ويجوز أن يكون الإخلاء من علامة التنصيص وحده دليلًا على النقل بالمعنى، على أن يتضح مبدأ المنقول بالمعنى ومنتهاه. وهي أحرى بالمواضع المراد منها الاستزادة في المعنى، فيقال: انظر كيت وكيت.

وسط الكلام المنقول بتوضيح أو استدراك أو إصلاح أو تَكْذِيَة[١]، ويجعل ذلك بين معقوفين أو بين قوسين هكذا: (...).

الحواشي

٥٦- وكما يشير في الحاشية إلى المراجع المقتبس منها، يشير فيها إلى تفسير غريب، أو إيضاح غامض، أو زيادة تفصيل، أو استطراد مهم، أو مصادر للاستزادة، لئلا يقطع سياق الكلام في المتن، ولا يسرف ولا يطيل في الحواشي، ولا ينقل النصوص الطويلة، فهي للإشارة والإلماح والبيان الوجيز. ويجوز أن تكون النصوص الطويلة ملحقة بالبحث مستقلة إن كان لا بد منها. ولا يترجم فيها إلا للمغمورين لا المشهورين، ومعيار ذلك المتوسطون من أهل التخصص، فإن ترجم لم تزد الترجمة على سطر أو سطرين، بذكر الاسم واللقب وتاريخ الولادة والوفاة، وما اشتهر به من فن أو عمل، ومصدرًا أو مصدرين للترجمة.

الطبع

٥٧- وهذه المراوحة بين النقل باللفظ وتلخيص المعنى والتوجيه والتفسير وإبداء الرأي والمناقشة والاستدراك، هي ما يطبع البحث بطابع صاحبه، ويَظهَر فيه علمه وفهمه وتعبيره وبناؤه لبحثه. ولا يحسن به بعد كل نقل أن يعيد المعنى بألفاظه هو، فيكون مذكورًا مرتين، بل التعقيب على النص المنقول ربطٌ وبناء وتفسير واستنباط، لا إعادة وترديد وتبديل ألفاظ. ويجب عليه إن نقل بالمعنى أن يكون ما يصوغه من تعبير مطابقًا لما يريده الكاتب، لا مباينًا له.

الأمانة

٥٨- ثم أخيرًا وأولًا أن يكون أمينًا فيما ينقل، فلا يحرِّف الكلم، ولا يبتر القول، ولا يخفي الحقيقة، ولا يتكثَّر بما ليس له، ولا يتزين بجهد غيره، ولا يخفي ما هو إلى ظهور وانكشاف، فإنه فوق كل ذي علم عليم، ومهما تكن عند امرئ من خليقة تُعْلَم، والله حسيبه والرقيب عليه. ومن المشهور بين العلماء قول أبي عبيد القاسم بن سلام (١٥٧-٢٢٤هـ): «إنَّ مِن شُكر العلم: أن تَقعُد مع قوم فيذكرون شيئًا لا تُحسنه فتتعلَّمُه منهم، ثم تقعدَ بعد ذلك في موضع آخر فيذكرون ذلك الشيء الذي تعلمتَه فتقول: والله ما كان عندي في هذا شيء حتى سمعت فلانًا يقول كذا وكذا، فتعلَّمتُه، فإذا فعلت ذلك فقد شكرت العلم»[٢].

---

[١] التكذية: أن يقول: (كذا) للتنبيه على خطأ أو لحن أو شك في صحة اللفظ أو المعنى.

[٢] **المدخل إلى علم السنن** للبيهقي (عوامة) ٨٢١.

ماذا نكتب في الخاتمة؟

٥٩- فإذا انقضى بحثك كتبت خاتمته، وفي الخاتمة تذكر ثمرة العمل، أي نتيجته وما وصلت إليه فيه، ثم ما ينبني عليه من أبحاث أخرى لك أو لغيرك، ثم ما ينبني عليه من عمل وتطبيق، فإن البحوث النافعة ذات ثمرات، وهي آساس لغيرها، توسّع النظر، وتزيد البصيرة، وتقوي الفهم، وتفتح الأبواب المغلقة، وتمهد الطرق العسِرة، وليست أنظارًا مجردة، أو رياضاتٍ فكرية، بل بقَدْر اتساع الانتفاع بها، وكثرة جدواها، تكون منازلها، وأقدار منشئيها. ويجوز أن يكتب في آخر كل فصل خاتمته التي تلخص نتائجه، وهي لا تغني عن الخاتمة الجامعة، أو تغني عنها إن كان في الفصول نوعٌ من تمايز واستقلال. ولا يحسن أن يكون في الخاتمة اقتباس أو استشهاد، لأنها إجمال لما سبق في متن البحث، لا إنشاء بحث جديد. وليذكر أن من القراء من يقرأ الخاتمة أول شيء، فلتكن كالمقدمة في متانتها، وهي على كل حال زبدة البحث، فيجب أن يكون بناؤها المعنوي والأدبي على قدر ما للبحث من المنزلة.

ماذا نكتب في المقدمة؟

٦٠- ثم يكتب بعد الخاتمة المقدمة[١]، وكانت تسمى قديمًا خُطبة الكتاب، فالمقدمة آخر شيء يُكتب في البحث، وأول ما يتلقى القارئَ منه، فليعتنِ بها وليراع ما سماه علماؤنا: «**براعة الاستهلال**». وفيها يذكر تاريخ المسألة التي يبحثها، كيف كانت؟ وما أطوارها؟ وماذا بقي من النقص فيها؟ وماذا يريد أن يزيد عليها؟ وما الإشكال الذي عنده فيها؟ وما السؤالات التي يتطلب الجواب عليها؟ ويجوز أن يذكر أطوار صلته بالموضوع، كأن يكون بحَثَه أو ما يقرب منه من قبل، أو أنه مشغول به منذ زمن.

٦١- ثم يذكر قبل ذلك أو بعده موقعها في العلم، أي الفن الذي تنتمي إليه، والباب الذي تدخل تحته، من جهة اصطلاح العلوم موضوعًا وألفاظًا، وإن طال الأمر واحتجت أن تذكر مدخلًا في شيء من ذلك فحسن، وربما سمي تمهيدًا أو توطئة. ولا أستحب لك المداخل اللغوية التي تقتصر على النقل، بل اذكر الأثر الذي يكون للمعنى اللغوي في المعنى الاصطلاحي، وما الثمرة؟ وما الذي يؤخذ من هذا؟ وما الذي يُبنى عليه؟ وأما مجرد النقل فلا، فإن كان عندك تحقيق لغوي، وتخليص للمشتبهات، وإيضاح للغوامض، فبها ونعمت. ثم اذكر نقدك لمواد البحث ومصادره، فتبين منازلها، وقُرْبها أو بُعْدَها، وجدواها على البحث، والنقص فيها والفضل، والجودة والرداءة، وما وصل إليك، وما غاب عنك، فمصادر البحث جزء منه. واشرح مقتصدًا بناء البحث، ولم بُني هذا البناء؟ ورُتب هذا الترتيب؟ ببيان المعنى والعلاقات والحاجات التي دعت إلى المباحث وترتيبها، وليس هو أن تجعل في المقدمة فهرسًا آخر، وسردًا باردًا للمباحث بلا شرح للمعنى والغرض.

---

[١] من القدماء من يجعلها على صيغة اسم المفعول، والأكثر قديمًا وحديثًا أنها على صيغة اسم الفاعل.

٦٢- واشكر مقتصدًا أيضًا من أعانك في بحثك، بذكر كل واحد وما أفاده من معونة، ولا يحسن الإجمال في نحو هذا بالقول: أشكر فلانًا، بغير أن تذكر ماذا قدم وماذا فعل، فبعض هذا له أثر في تقويم البحث ومعرفة المؤثرين فيه والمشاركين فيه، ولا غضاضة عليك في ذلك، بل الغضاضة أن تتكثر بجهد غيرك بغير أن ترد الفضل إلى أهله، والعلم إلى من أفاده. وأستحب جدًّا بل أكاد أوجب أن يختم المقدمة بتاريخ كتابتها، فهذا مفيد له ولغيره، وجهالة الزمان عَوَز شديد في العلم. وأما الإهداء فلا يحسن في الرسائل الجامعية قبل إجازتها، إذ كيف تُهدَى وهي بين أيدي المناقشين للتقويم والتصحيح والمناقشة ولما يجيزوها، والغالب ألا تُقبل إلا بعد الإصلاح وإثبات ما أوصوا به؟

الفهارس

٦٣- وأما فِهْرِس المباحث فلا يجوز أن يخفى مكانه بأن يتحيَّر القارئ في الوصول إليه، كما يفعله بعض الناس، لأنه دليل البحث فكيف يخفى الدليل؟ ولذلك وجب أن يكون أول شيء أو آخر شيء، ولا يجوز أن يكون وسطًا مغمورًا. والفهرس كما يدل على موضع المسألة من البحث يدل على مجمل البحث وبنائه وأجزائه، فهو خريطة تهدي الناظر إلى معالم البحث، فيقف على صورة شاملة له من نظرة في فهرسه، ويتصور مباحثه وبناءه من أول الأمر. ومن فهارس الموضوعات ما هو مجمل، ومنها ما هو مفصَّل، ومنها ما هو وسط بينهما، بحسَب الحاجة وبحسب حجم البحث.

٦٤- وأنواع الفهارس الأخرى مطلوبة، ولكل بحث فهارسه، وفيها فرائض ونوافل، ففهرس الموضوعات وفهرس المصادر لا بد منهما، وعلى قدر حجم البحث تكون الحاجة إلى الفهارس، والمعهود صنع فهرس للآيات والآثار والأبيات وأعلام الناس والمواضع، وبعض البحوث يحسن فيه فهرس المصطلحات أو اللغة، والذي يدعو إلى الفهارس معياران: مادة البحث وحجمه، فمادته تفرض أنواعًا من الفهارس، وحجمه معيارُ مسيسِ الحاجة إليها، لأن البحوث الصغيرة مقدور عليها، وأما الكبيرة فتكون مرجعًا ويندُّ عن القارئ موضع الشيء فيها. وبعض الناس يسمي الفهرس مَسْردًا أو كشَّافًا، ولا بأس.

الصِّقال والتجويد

٦٥- فإذا أتممت البحث بمتنه ومتعلقاته فأعد النظر فيه كرَّات، فإنه البصر يزيغ، والذهن يشرُد، والإنسان ينسى ويغفُل، فأصلح ونقِّح وجوِّد وحسِّن. وقال المُزَني (١٧٥-٢٦٤هـ) صاحب الإمام الشافعي: «لو عورض كتابٌ سبعين مرة لوُجد فيه خطأ، أبى الله أن يكون كتابٌ صحيحًا غيرَ كتابه»[(١)]. وأن تغيب عن البحث أيامًا أو أكثر مما يصحِّح نظرك فيه، ويخرجك من الانغماس الذي يحجب عنك عيوبه. ولا

---

(١) **مُوضِح أوهام الجمع والتفريق** للخطيب (حيدرآباد) ١/٦.

بأس عليك أن تحذف ما تجد أنه من الزيادة التي يُستغنى عنها، أو الإقحام على غير التئام أو نظام، ولا يَعِزَّ عليك أن تفعل، لأنك تعبت في جمعه ودرسه وكتابته، فهذا يقع كثيرًا، وليس كل ما قرأت أو جمعت أو كتبت خليقًا بالإثبات في بحثك، إن كان لا يفيد موضوع البحث، أو لا يلائم بناءه وأجزاءه، أو يناكد اتساقه وانسجامه.

٦٦- ولا تستغني في كثير من الأحوال عن أن تدفع البحث إلى قارئ يتأمله ويقفك على ما اقتحمته العين، وكلَّ عنه الذهن، وطغا به القلم، وسبق إليه اللسان، ولا سيما إن كان من أهل العلم والفطنة، ومن ذوي النصح للباحث والمودة، فإنَّ نظرين خير من نظر، ورأيين خير من رأي. وأيضًا لا تستغني في أكثر الأحوال عن استشارة الخبراء في فن من الفنون، أو باب من الأبواب، فالعلم واسع، وفوق كل ذي علم عليم، والخبرة الطويلة ممن سبقك في العلم، أو خالفك في التخصص، تختصر عليك الجهد والوقت. ولا بأس على الباحث في المقدمة أيضًا أن يسأل قارئ بحثه أن يفيده بما يعثر عليه من سهو أو خطأ، وما عنده عليه من استدراك، وما له في نحوه وقبيله من إفادة.

٦٧- ويتداول المؤلفون في هذا المعنى قول القاضي الفاضل (٥٢٩-٥٩٦هـ) للعماد الأصبهاني (٥١٩-٥٩٧هـ): «إنه قد وقع لي شيء وما أدري أوقع لك أم لا؟ وها أنا أخبرك به، وذلك أني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد [هذا] لكان يُستحسن، ولو قُدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر»[1].

الصف على الحاسوب

٦٨- ويحسن به أن يصُفَّ بحثه بنفسه، وأن يصفَّه من أول الأمر على الجهاز، وليحفظ ما رَقَن من ذلك، أو لينتسخ منه خوف الضياع. وليتعلم فنون التنسيق في البرنامج الذي يستخدمه، فكثير من البرامج إنما تُتعلَّم بالممارسة والدُّرْبة، وكثير من خفاياها وخصائصها وإمكاناتها لا يتقنه إلا الممارسون له، وشرحُ ما يصعب عليه مبذول على الإنترنت. فهذا يقلل الزمن والجهد، وأما كتابته على الورق كما كان الأمر قديمًا فيفعله بعض الناس إن كان لا يحسن إلا هذا، وقد صار هذا غير مقبول من الباحث ألا يجيد أن يصف بحوثه بنفسه، لأن مراجعة الراقن وتصحيح التجارب تذهب بكثير من جهده ووقته، وتبقى أشياء

---

[1] **رحلة الشتاء والصيف** ٨، **وكشف الظنون** (الفرقان) ١/٨٣، وقال ناشره: «تفرد بذكر هذا النص، ولم أقف عليه عند أحد قبله، ونقله عنه الجم الغفير من المؤلفين والمحققين»، أقول: وصاحب الرحلة الشهير بالكبريت (١٠١٢-١٠٧٠هـ) وصاحب الكشف، وهو الحاج خليفة (١٠١٧-١٠٦٧هـ) متعاصران، **وإتحاف السادة المتقين** (الميمنية) ١/٣. والزيادة بين معقوفين من الرحلة على الكشف. ويشيع خطأً نسبتُه إلى العماد أخذًا من صدر الطبعة المصرية من **معجم الأدباء**.

لا يتفاهمان عليها، واستقلاله بذلك يجوِّد التنسيق والإخراج، على أن يضبط ذلك ويتعلمه ويعرف مداخله ومخارجه وطرائقه.

٦٩- وقد أغنت برامج الكتابة وصفِّ النصوص أن يكون للمكتوب **مُسَوَّدة ومُبَيَّضة**[١]، لأنه يقدر على التغيير فيما كتب متى شاء، وأما الكتابة على الورق فلا بد فيه من مسوَّدة أو مسوَّدات، ومبيَّضة أو مبيَّضات. ولا يتهاون في حسن التنسيق والإخراج الطباعي، فكثير من البحوث يذهب بفائدتها ورونقها ويقلل الانتفاع بها سوء صفها واضطراب إخراجها واختلاف أجزائها.

٧٠- وأحسنُ الإخراج ما كان منتظمًا على طريقة واحدة في العنوانات والفِقْرات والأحجام وعلامات الترقيم والحواشي والخطوط وإشباع المداد والألوان إن استعملت. وليضبط بالشكل ما يفتقر إلى ضبط، ولا يَحسُن أن يضبط الكلام كله، كما سلف (فقرة ٢٢). ويجب أن يُحسن استعمال علامات الترقيم والتفقير بقصد وبغير إسراف، وبما يوضح المراد، ويعين القارئ، وينظم النص، ويرغِّب في قراءته.

٧١- ويجوز أن يرقِّم فِقْرات البحث كما تراه هنا، وفائدته تسهيل الإشارة إلى المراد وإن اختلفت الصفحات، وبناء الفهرسة عليه وإن اختلفت الطبعات، أي أن يفهرَس الكتاب مرة واحدة ولا يعاد في كل طبعة، وأن يشير إلى الشيء برقم الفقرة في المقدمة ونحوها قبل استقرار صفحات الطباعة. وكان الشيخ محمد أبو زهرة -رحمه الله- يفعله في كتبه المؤلفة، والأَخَوان الشيخان أحمد ومحمود شاكر -رحمهما الله- يفعلانه في بعض الكتب المحققة. ويجوز أن تكون أرقام الحواشي منفصلة لكل صفحة، وأن تكون متصلة في الفصل أو البحث كله، وليس فيها الآن كلفة، فبرامج الصف تنسقها وتنقلها من صفحة إلى صفحة عند الزيادة أو الحذف.

التحقيق قديمًا

٧٢- وقد علمت أن الباحث في التراث الإسلامي العربي محقق بالضرورة، لأنه لا يبني بحوثه إلا على النصوص المحررة التي صحت نسبتها، واستقامت ألفاظها، واتضح معناها، وعُرف مأخذها، وتبين موقعُها في نظائرها، ومنزلتها في أشباهها. غير أنه يكون محققًا لنصوص متفرقة، ويكون محققًا لنص تام لمؤلف أو منشئ أو شاعر. وكان علماؤنا قديمًا معتنين بالرواية عن العلماء باللقاء، فيأخذون عنهم

---

[١] كلمتان مولَّدتان من بنات المائة الرابعة فيما يبدو على صيغة اسم المفعول من سوَّد وبيَّض المزيد بتضعيف العين. ويقع الخطأ فيهما بجعلهما على صيغة اسم الفاعل من اسودَّ وابيضَّ على مثال احمرَّ احمرارًا واخضرَّ اخضرارًا. ولا ينفع في تصويب ذلك أن يقال: إنه صحيح في اللغة، فإن المعنى ليس عليه، فالمؤلف فاعل التسويد، وليس المراد أنها اسودت بنفسها. وإنما سُمِّيتا كذلك لأن المسوَّدة كثيرة الضرب والتهميش والحشر والإلحاق، والمبيضة نظيفة سليمة من ذلك.

كتبهم أو الكتب التي يروونها بأسانيدهم، في مجالس تسمى مجالس السماع[١]، ويُثبتون ذلك السماع على النسخ، ثم توسعوا في ذلك فاستدعوا الإجازة بالمكاتبة وإن لم يكن لقاء، ثم كثر الأخذ عن الكتب بالوِجادة في العصور المتأخرة، أي بغير رواية وإجازة، وهي أضعف النقل.

٧٣- وينضم إلى هذه الرواية أن ينسخ الراوي لنفسه نسخة من الكتاب، ويعارضها بنسخة شيخه، ويكون أيضًا أن يعارض العالم نسخته بنُسَخ، فيكون قد عمل لنفسه نسخة من عدة نسخ، ويذكر الفروق بين النسخ، ويرمز لهذه النسخ برموز[٢]. وأحكام الرواية وآدابها والحث على المعارضة أو المقابلة مذكور في كتب أدب العلم التي سلف ذكرها في صدر هذا الكتاب (فقرة ٤)، وفي كتب أصول الحديث[٣]، وهو أصول الرواية في حضارة الإسلام، وإنما خصُّوه باسم الحديث، لأن حديث النبي ﷺ كانوا أعنى بحفظه وإتقانه وصيانته من الكذب والخطأ، لتعلقه بالدين وأحكام الشريعة. ومن مشهور الأخبار في ذلك قول هشام بن عروة: «قال لي أبي: كتبتَ؟ قلت: نعم، قال: عارضت؟ قلت: لا، قال: لم تكتب»[٤]، وقال الأخفش: «إذا نُسخ الكتاب ولم يُعارَض، ثم نُسخ ولم يُعارض، خرج أعجميًّا»[٥].

التحقيق حديثًا

٧٤- أما نشر الكتب الذي عرفه العرب حديثًا وسمي «**التحقيق**» فهو متصل بأمرين: بالطباعة، ثم بنقل كثير من طرائق نشر النصوص عن الغربيين والمستشرقين، لأن طباعة الكتب كانت تقتضي التصحيح،

---

[١] قال ابن قتيبة: «كل علم محتاج إلى سماع، وأحوجه إلى ذلك علم الدين، ثم الشعر لما فيه من اللفاظ الغريبة، واللغات المختلفة، والكلام الوحشي، وأسماء الشجر والمواضع والمياه». **الشعر والشعراء** (شاكر) ١/٨٢.

[٢] وانظر في ذلك مثالًا مما صنعه العلماء في كتاب سيبويه وصحيح البخاري في: **حواشي كتاب سيبويه** للدكتور سليمان العيوني، مقدمته كلها، وبحثي المعنون: **كتاب سيبويه في المخطوطات**، في **مجلة مجمع اللغة العربية** الليبي ع١٩ (١٤٤٤هـ = ٢٠٢٢م) ص٦٧، وفي: **النسخة اليُونِينِيَّة من صحيح البخاري** للشيخ أحمد محمد شاكر، في **مجلة الكتاب** التي تصدرها دار المعارف، س٧ (محرم ١٣٧٢هـ أكتوبر ١٩٥٢م) ج٨ ص٩٧٩، ثم جُعل ضمن **جمهرة مقالات أحمد محمد شاكر** ١٢٥، ثم نشره أشرف عبد المقصود في **مجلة التراث النبوي** س١ (رجب ١٤٣٩هـ = مارس ٢٠١٨م) ع١و٢ ص١٦٧، ثم في مقدمة تحقيق هذه النسخة في: **المدخل إلى الجامع الصحيح والنسخة اليونينية**، لبيت السنة في مكة المكرمة، ١٤٤٢هـ = ٢٠٢٠م.

[٣] وانظر أخبارًا في ذلك وشواهد ومعالم في: **تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث** للشيخ الصادق الغرياني، القسم الأول منه.

[٤] **المصنف لابن أبي شيبة** (الشثري) ١٤/٥٢٢.

[٥] **الكفاية في علم الرواية** للخطيب (حيدرآباد) ٢٣٧-٢٣٨.

أي تبرئة الكتاب من التحريف، ثم المعالجة التي تشبه المعارضة أو المقابلة عند علمائنا الأقدمين[١]، وكان قد وضع هذا اللفظ لهذا المعنى **أحمد زكي** باشا المتلقب بشيخ العروبة (١٢٨٤-١٣٥٣هـ = ١٨٦٧-١٩٣٤م)، واستعمله أول مرة سنة ١٣٢٩هـ = ١٩١١م في نشرته من «**الأدب الصغير**» المنسوب إلى ابن المقفع[٢]، وقد اتصل بذلك وضعه واستعماله لما سماه: «**علامات الترقيم**»، لأني وجدته استعملها في «**نَكْت الهِمْيان**» للصفدي، ثم في «**الأدب الصغير**»، ولم يكونا فيما نشره قبل

---

[١] انظر في تاريخ طباعة التراث العربي: **التراث العربي** للأستاذ عبد السلام هارون، نُشر غير مرة، منها نشرة **مجلة الوعي الإسلامي** الكويتية سنة ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م (الإصدار المتم ثمانين)، وأصله مقالتان تجدهما في أول مجموع بحوثه المسمى: **قطوف أدبية**، نشر في مصر سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م، أطولهما قديمة نشرت في **مجلة المجلة** (٦/١٩٦٦م)، بعنوان: **إحياء التراث وما تم فيه**. ثم وسع البحث في هذا المعنى تلميذه الدكتور محمود الطناحي في كتابه: **مدخل إلى تاريخ نشر التراث**، نشر في مصر سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م، وأردفه بكتابه الآخر: **الكتاب المطبوع بمصر في القرن التاسع عشر**، نشر ضمن كتاب الهلال ١٤١٦هـ = ٨/١٩٩٦م، وفي صدره ذكر مراجع لتاريخ الطباعة في الشرق. وقال: «وكان الذي حرّكني إلى هذا الموضوع ورغبني فيه تلك الظاهرة الخطيرة التي شاعت في العقود الثلاثة الأخيرة، وهي ظاهرة تصوير الكتب المطبوعة قديمًا... [التي] اغتالت تاريخ هؤلاء الرجال العظام ناشرين ومُنْفِقين وأصحاب مطابع ومصححين، وقد سُجِّلت أسماؤهم في أوائل المطبوعات، أو في أواخرها، حتى جاء التصوير -وقد بدأ من بيروت- فأسقط الصفحات التي فيها أسماؤهم، ثم أغفل مكان وزمان الطبع الأول» ص١٤. فماذا يقول لو رأى ما يحدث اليوم في التصوير الورقي والإلكتروني والصفِّ الجديد؟!

[٢] قال الأستاذ عبد السلام هارون: «ولعل أول نافخٍ في بوق إحياء التراث العربي على النهج الحديث في مصر هو المغفور له أحمد زكي باشا الذي قام بتحقيق كتابيْ أنساب الخيل لابن الكلبي والأصنام لابن الكلبي أيضًا، وقد طبعا في المطبعة الأميرية سنة ١٩١٤م، باسم لجنة إحياء الآداب العربية التي عرفت فيما بعد باسم القسم الأدبي، ولعل هذين الكتابين مع كتاب التاج للجاحظ الذي حققه أيضًا من أوائل الكتب التي كتب في صدورها كلمة بتحقيق». **قطوف أدبية** ٣٩-٤٠. غير أن نظرة في الكتب التي نشرها أحمد زكي باشا تفيد أن استعمال لفظ «التحقيق» كان بالضبط سنة ١٩١١م، ذلك أنه نشر كتاب **التبر المسبوك** للسخاوي سنة ١٨٩٦م وعليه: «وقَف على طبعه وتصحيحه»، وكتاب **نَكْت الهِمْيان في نُكَت العميان** للصَّفَدي سنة ١٩١١م، وعليه: «وقَف على طبعه»، ونشر **الأدب الصغير** المنسوب إلى ابن المقفع سنة ١٩١١م، وعليه: «بتحقيق»، واستمر على هذه اللفظة في الكتب التي تلت ذلك: **الأدب الكبير** لابن المقفع سنة ١٩١٢م، **والأصنام** لابن الكلبي سنة ١٩١٤م، **والتاج في أخلاق الملوك** المنسوب إلى الجاحظ سنة ١٩١٤م، **والفهرست**، وهو معجم للمواضع لأمين واصف سنة ١٩١٦م، **ومسالك الأبصار** لابن فضل العمري سنة ١٩٢٤م، **وأنساب الخيل** لابن الكلبي طبع بعد وفاته سنة ١٩٤٦م. وقال الشيخ المعلمي: «وقد اصطلح المصريون أخيرًا على تسمية التصحيح العلمي تحقيقًا». **أصول التصحيح العلمي** ٣١، ضمن **آثار المعلمي** ج٢٣. ورسالته هذه المظنون أنه وضعها بين سنتي ١٣٥٢-١٣٥٤هـ = ١٩٣٣-١٩٣٥م. انظر مقدمة التحقيق ص٨-٩.

ذلك، وكتابه: «**الترقيم وعلاماته في اللغة العربية**» نُشر سنة ١٣٣٠هـ = ١٩١٢م. وقال الشيخ **أحمد محمد شاكر**: «كان عمل هؤلاء المستشرقين مرشدًا للباحثين منا المُحْدَثين، وفي مقدمة من قلَّدهم وسار على نهجهم، العلامة الحاج **أحمد زكي باشا**، رحمه الله، ثم من سار سيرتَه، واحتذى حذوَه»[١].

المعاني اللغوية والاصطلاح

٧٥- (١) والتحقيق في اللغة: **التصديق**، حقَّق القولَ والقائلَ: صدَّقه، أي نسبه إلى الحق، كما يقال: صوَّبه، أي نسبه إلى الصواب، (٢) والتحقيق: **الإحكام والإتقان**، يقال: كلام محقَّق، ونسج محقق، ومنه التحقيق في الحرب: صدق الحملة وشدتها، (٣) والتحقيق: **التوكيد والإشباع** في الكلام والخط وغيرهما، ومنه أخذ النحويون اصطلاح تحقيق الهمز، والقراء تحقيق القراءة، (٤) والتحقيق: **الإثبات والإنفاذ**، ومنه تحقيق الظن، وتحقيق القول بالفعل، ومطاوعُه: تحقَّق، ومنه أخذ الفقهاء: تحقيق المناط، (٥) والتحقيق في العلوم: **تطلُّب الحق** في المختلَف فيه أو المُشْكل، وسموا أهله المحقِّقين[٢]. ومن هذا الأخير أُخذ مصطلح تحقيق النصوص أو الكتب، أي تطلُّبُ حقِّ قراءتها على ما أراد القائل أو المؤلف، ويقابله عند الغربيين: «**نقد النصوص**»[٣]. وقد سبقه في الاستعمال عندنا لفظ «**التصحيح**».

٧٦- **والنصوص**: جمع نص، وهو في الأصل مصدر، ومعناه: (١) **الرفع**، ومنه المِنَصَّة، نصَّه فانتصَّ، (٢) ومن الرفع في المكان أخذ الرفع بمعنى **الشدة وغاية الشيء**، فقالوا: نصَّتِ الإبلُ: سارت سيرًا شديدًا، ونصَّها: استخرج أقصى سيرها، ونصَّ الرجلَ: استقصى مسألته فاستخرج كل ما عنده، ونصَّصَ غريمَه وناصَّه: استقصى عليه في الحساب والمناقشة، (٣) وأيضًا أُخذ **نصُّ الحديث أي رفعُه** إلى قائله، ونسبته إليه، (٤) ومنه أُخذ معنى **التوقيف والتعيين**، لما في الرفع من الظهور والوضوح، فقالوا: هذا نصُّ القرآن، أي ظاهر ما يدل عليه، ونصَّه فهو منصوص، ونصَّ عليه: أي بيَّنه وعيَّنه، وأخذ منه الفقهاء

---

[١] مقدمة كتاب: **الجامع الصحيح، وهو سنن الترمذي**، ص١٨. ونقل في هذه المقدمة فصولًا من **مقدمة ابن الصلاح** في معرفة علوم الحديث، وقال في آخرها: «ولو كانت الفُرَص مواتية لحرَّرت قواعد التصحيح المطبعي، ووضعت له القوانين الدقيقة، على أساس ما رسم لنا أئمتنا المتقدمون، وعلماؤنا الأعلام الثقات، لتكون دستورًا للمطابع كلها، ومرشدًا للمصححين أجمع، وعسى أن أفعل، إن شاء الله، بتوفيقه وهدايته وعونه». ص٤٣. وكان تاريخ هذه المقدمة ١٣ جمادى الآخرة ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨/٨/٩م.

[٢] والمعنى الخامس نشأ في المائة الثالثة الهجرية، فيما أظن.

[٣] **أصول التحقيق العلمي العربي**، لأحمد شوقي بنبين، ضمن كتاب: **بحوث ودراسات مهداة إلى إيرج أفشار**، مؤسسة الفرقان، لندن، ٢٠١٨م، ص١٩، وانظر فيه التأريخ لعلم التحقيق أو علم نقد النصوص.

وغيرهم قولهم: هذا نصٌّ في كذا، أي لا يحتمل غيره من المعنى[١]، (٥) ومن المعنى الثالث أُخذ النص بمعنى **المقول المنقول**، وجُمع على نصوص.

غاية التحقيق ووسيلته

٧٧- وغاية علم التحقيق **الوصول إلى حقيقة النص المقول أو المُؤَلَّف أو المُمْلَى كما أراده قائله أو مؤلفه أو ممليه**[٢]، والوسيلة إلى ذلك جمع ما يستطاع من الشواهد التي تهدي إلى ذلك، وهذه الشواهد هي الأوعية التي تحمل النص كُلًّا أو جزءًا، وهي في أكثر الأحيان مختلفة ويعتريها التحريف كثيرًا أو قليلًا، ونعني بالأوعية النسخ المخطوطة، وفي حكمها وجود النص أو وجود جزء منه في مؤلَّف آخر مستقل أو له صلة بالنص المحقق، ويجوز أن يكون الوعاء راويًا قديمًا أو حديثًا بحسب النص المراد تحقيقه، أما الرواية القديمة فتكاد تكون انقطعت عندنا، ولم تبق إلا الروايات في الكتب، كما أن رواية الكتب تكاد تكون انقطعت على معنى اتصالها بنسخ الشيوخ المروية، إلا على سبيل التبرك في الحالتين وحفظ رسوم العلم القديمة في اتصال الأسانيد، وهو أمر لا يُستهان به، لكن لا أثر له في القضايا العلمية اليوم.

تاريخ النص

٧٨- ومن أجل طول الزمن يكون من تمام التحقيق بناء تاريخ نص الكتاب في النُّسَخ، وروايته، واستثماره[٣]، وأعني باستثماره ما اتصل به من شرح أو تحشية أو اختصار أو تهذيب أو نظم أو ترتيب أو تذييل ونحو ذلك، ولا سيما في الكتب الأمهات المعتنى بها لأنها من أصول العلم المؤسِّسة، أو لأنها من متون التعليم المستعملة[٤]، وكثيرًا ما لا يتم التحقيق على وجهه إلا بعد بناء هذا التاريخ في هذا

---

[١] والمعنى الخامس نشأ في المائة الثالثة الهجرية، فيما أظن.

[٢] قولي: «المقول والمؤلَّف» ليشمل ما لم يكن تأليفًا من النصوص الأخرى كالأشعار والخطب وما إلى ذلك قبل التدوين وبعده، وقولي: «كما أراده مؤلفه» ليشمل الإبرازات المختلفة للنص الواحد، لأنه يقع كثيرًا أن صاحب النص يتعمد ظهوره في أشكال مختلفة.

[٣] انظر في هذا المعنى: **عبقرية التأليف العربي**، لكمال عرفات نبهان. وقد حاول فيه تفصيل علاقات التأليف. ومن هذا تعرف أن تاريخ النص في النسخ غير تاريخ النص في التداول والتناول، وبينهما تداخل، كما يقال في المنطق: عموم وخصوص من وجه.

[٤] فمن أمثلة أصول العلم: كتاب سيبويه، ورسالة الشافعي، وموطأ مالك، وصحيح البخاري، ومدونة سَحنون، وسبعة ابن مجاهد، ومن أمثلة متون تعليمه: قصيدة الشاطبي، وألفية ابن مالك، وألفية العراقي، ومختصر خليل. وحقٌّ على العلماء أن يؤرخوا هذه الكتب، ودَيْن على المغاربة أن يؤرخوا كتب علمهم، كالموطأ والمدونة. وقد

النوع من الكتب، لأنها كثيرة النسخ **الظاهرة والباطنة**، وأعني بالباطنة **الأوعية** الكثيرة التي تحملها بعلاقاتها بالأصل، فيُبنى عمود هذا النسَب والتوالد بين النسخ بنوعيها، وتُمَيَّز أُسَر هذه النسخ بالتشابه في الصواب أو الخطأ أو غيرهما من السمات، وليس حتمًا في هذا النسب أن تكون النسخة بنتًا لنسخة واحدة، إذ يجوز أن تكون قد أُخذت من غير نسخة على سبيل التكميل أو التصحيح أو التلفيق، أو على سبيل ذكر الفروق، كما سلف، وهذا يتطلب بصيرة وصبرًا في الدراسة. وتكون هذه الدراسة كشفًا لسيرورة النص التي هي كاشفة ضرورة لحقيقة أصله كما أراده صاحبه، وكما أبرزه للناس[١]. وكثير من الكتب له نسخ قليلة، ولا يتضح النسب بينها، وفي هذه الحالة يجوز أن يبني المحقق قراءة من مجموعها مبنية على الشواهد، وعلى الخبرة بأسلوب المؤلف، وطريقة العصر، ومصطلح الفن، وغير ذلك.

اعتنى علماؤنا بتواريخ الدول، وتواريخ العلماء والأعلام، وفاتنا تواريخ الكتب، وتواريخ الألفاظ اللغوية والاصطلاحية، وتواريخ الأفكار، ونحن أحوج ما يكون في هذا العصر إلى كل ذلك، ولا سيما في الألفاظ والأفكار، لأن حالة الضعف التي سهَّلت الغزو العسكري، سهَّلت الغزو اللغوي والغزو الفكري، فصرنا نتكلم بألفاظ عربية في الظاهر وهي غربية المبنى والمعنى، وتلك أعمال تستغرق جهودًا وأعمارًا. وسلفت الإشارة في المسألة اللغوية إلى كتاب **العرنجية** لأحمد الغامدي، وانظر في المسألة الفكرية على سبيل المثال كتب الأستاذ محمد خليفة: **مائة سنة من الصراع الفكري، والثُّقب المعرفي، وفوضى الأفكار**، ولإبراهيم السكران: **التأويل الحداثي للتراث**.

[١] انظر نموذجًا لتاريخ النص في: **تاريخ نص الفَصْل في الملل والنحل** لابن حزم، للدكتور سمير قدوري، ٢٠١٥م. وقد وصل فيه إلى نتائج مهمة، منها تقويم الطبعات، ومنها أن للكتاب إبرازتين وتعرَّفَ الفروق بينهما وأطوار تأليف الكتاب، ومنها أن اسمه: الفصْل بسكون الصاد. ونموذجًا أقدم في مقدمة كتاب: **التعريف بابن خلدون ورحلته غربًا وشرقًا**، لمحمد بن تاويت الطنجي، ١٩٥١م.

معنى جودة النسخة

٧٩- وبالتعريف المذكور يكون معيار جودة النسخة مقدار قربها من مراد صاحب النص، وهذه تكون قديمة وحديثة، لكن القديمة أحرى بالقرب، ولا يمنع ذلك أن تكون الحديثة أجود لأن لها أصلًا جيدًا. وليست الجودة خلو النص من الخطأ بالقياس إلى اللغة أو بالقياس إلى الواقع، بل الجودة قلة خلوه من الخطأ بالقياس إلى مراد صاحب النص، فالذي يصحح النص بعلمه في اللغة أو بعلمه بحقيقة الواقع لا يصححه، بل يدخل عليه الفساد، وقد يكون في نفسه عالمًا في اللغة أو الفن الذي ينتمي إليه النص أو القالب الذي صُبَّ فيه النص شعرًا أو نثرًا. لأن مرادنا من النصوص أداؤها كما هي بما هي دلالة على التاريخ، لا تصحيحها.

النسخة والوثيقة

٨٠- ومعنى الوعاء في النُّسَخ التي يظهر فيها النص ظهورات متباينة - هو الذي يفرُق بين «**النسخة**» وما يعرف بـ «**الوثيقة**» في الدراسة التاريخية والمكتبية، فالوثيقة اتحد فيها النص بالنسخة، وكان للنص ظهور واحد فيها. فلو كان للنص نسخة واحدة فهي وثيقة تنشر كما هي، وليست نسخة تفيد مع نسخ أخرى في بناء النص الأول المقصود، إلا بالاستعانة بالنسخ الباطنة التي توجد في أوعية أخرى، كما سلف.

تطلب النُّسَخ

٨١- وعلى قدر الحاجة إلى التأريخ للنص تكون الحاجة إلى تطلب النسخ وإحصائها، ويكون الاقتصار على بعضها تقصيرًا غير مقبول، كما أن التقصير في دراستها وتعرف خصائصها ومنازلها والفروق بينها معيب. فوجب جمع ما يستطاع من النسخ، ودراستها الدراسة المطلوبة. وكان العلماء في أول العهد بالطباعة يقتصرون على نسخة أو القليل من النسخ بغير تتبع أو استقصاء. وقد تيسر اليوم من الأسباب ما لم يكن من قبل، كوجود النسخ مصورة مبذولة على الإنترنت، ومراسلة المكتبة بالبريد الإلكتروني، وإرسال صورة النسخة كذلك، وجودة التصوير، وكان الناس يسافرون إلى المخطوطات ويتحملون المشاق، مع رداءة التصوير.

الإبرازات

٨٢- وبعد دراسة النسخ والتأريخ لها تاريخًا موسَّعًا أو مصغَّرًا بحسب حجم الكتاب وعدد نسخه المتيسرة يُنظر في النص أله من مؤلفه ظهور واحد أم ظهورات أو إبرازات متفاوتة[١]، وهي التي تنشأ عنها الروايات للنص، فإن كان الاختلاف كبيرًا وجب أن يُفرد كل إبراز أو رواية بنشرة مستقلة، وإن كان الاختلاف يسيرًا أشير إليه في الحواشي والتعليقات كالمعتاد، واعتُمد للمتن الإبراز الأخير أو الأحدث.

الأُسَر والفروق

٨٣- وبعد الدراسة أيضًا تظهر النسخة أو أسرة[٢] النسخ التي هي أقرب إلى مراد صاحب النص فتُتخذ أصلًا يُبنى عليه التحقيق، ويُتخذ من كل أسرة نسخةٌ ممثلة لها إن كثرت، ويُثبَت ما في الأصل في متن النشرة، وتُثبت فروق النُّسَخ في الحاشية أو التعليق، ويُرمز لكل نسخة برمز. ولا يستهان بهذه الفروق، ولا تهمل اتكالًا على تقويم المحقق لمنزلتها وحكمه بأنها غير مفيدة، لأن القاعدة أن يتهم المحقق نفسه وفهمه، ويترك بين يدي القارئ الوجوه المحتمَلة في القراءة، لعل بعضها يترجح أو يصح بالشواهد التي تكشفها الأيام، فيكون هو الأصل الذي أراده صاحب النص لا المثبَت في متن التحقيق، إلا أن يكون بعض النسخ رديئًا جدًّا كثير الأغلاط، فهذا لا فائدة منه، وأيضًا لا فائدة من ذكر الفروق الكتابية، أي المتعلقة برسم الحروف. ويشير في التقديم للنشرة إلى طريقة كل ناسخ في الإملاء، إن كان له خصوصية.

نسخة المصنف

٨٤- فإن وجدنا النسخة التي خطها المصنف بيده، أو عليها إجازته أو القراءة عليه أو ما يفيد أنها بإقراره ورضاه، كان ما نصبو إليه متحققًا، وهو مراد صاحب النص، ولكن يجب التحقق من تعدد الإبرازات للنص، ومن إبرازات النص **المسوَّدة والمبيَّضة**، فإن كان للنص إبراز آخر تطلبناه وصنعنا ما ذُكر من قبل، وإن كان ولم نجد ننبه على أن هذا الإبراز الموجود من النص، ونتحقق من التواريخ قدر

---

[١] انظر في هذا المعنى مقدمة الشيخ زاهد الكوثري لكتاب **أحاديث الموطأ** للدارقطني، ففيه بيان كيف اختلفت روايات الموطأ.

[٢] ويجوز أن يقال: فئة، وطائفة، وزمرة، واختار الدكتور مصطفى جواد أن يقال: **لُمَّة**، وفي اللغة: لُمَّة الرجل أصحابه إذا أرادوا سفرًا. وأما اللُّمَة بالتخفيف بمعنى: المِثْل في السن والتِّرْب، فهي من المهموز، أي من الملاءمة، وحذفت الهمزة، وقد أخطأ ناشر كلامه في تعليقه، لأنه غرَّه ما في اللسان (بولاق) ١٦/٢٢، إذ ذكر ذلك في (ل م م). انظر **أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص**، أعدَّها وعلق عليها: عبد الوهاب محمد علي، مجلة المورد، مج٦، ع١، س١٩٧٧م.

الاستطاعة. وقريب من ذلك أن ينقل ثقة ضابط من أصل المؤلف الذي بخطه أو بإقراره. وما دون ذلك تجري عليه الأحكام أولُ.

المطبوعات وإعادة انشر

٨٥- ولا بد من التنبيه على أن كثيرًا من المطبوعات أو أكثرها هي في حكم المخطوطات في ما يعتريها من الاختلال، وليس لها عصمة أو براءة، ومن أجل هذا يعاد نشر الكتاب مرة ومرات لبدوٍ ما يمكِّن من إصلاحه وتقريبه من مراد المؤلف، من ظهور نسخ رفيعة، أو لتكميل سَقْط، أو تصحيح نسبة. فإن كان الأصل الذي بُنِيت عليه الطبعة غير متيسِّر عُدَّت الطبعة نائبة عن أصلها أو أصولها المفقودة، مع الاحتياط في تحقق المطابقة بين النُّسخ والمنشور بحسَب إتقان الناشر أو تساهله.

٨٦- والأصل أنه لا يُكرَّر النشر للكتاب الواحد بلا حاجة، لأنه إضاعة للجهد والمال والزمن بلا طائل، ولكنْ كثيرًا ما تُلجئ الحاجة في الأمهات وكتب التعليم إلى إخراج نشرة تسعف طلاب العلم بعد أن طال الزمن، ونفِدت النشرة أو النشرات السابقة، وجدَّ في العلوم والوسائل ما يُجوِّد الأعمال، على أن يكون فيها ما يفوق ما سبقها، أما أن تكون أدنى منها فلا، إلا أن تكون لغايات غير علمية، وهذا معيب.

اختيار النصوص للتحقيق

٨٧- وليس كل كتاب مخطوط صالح للنشر، وإن لم ينشر من قبل، ولا شك أن فيه فائدة ما، ولكن يجب أن يكون الأَوْلى ببذل الجهد النصوص الغائبة عن المجتمع العلمي، وتفيد علمًا جديدًا، على صعيد الفن الذي هي فيه، أو التاريخ، بأن يكون ما فيها سابقًا لما هو بين أيدي الناس. وهذا الذي يزيدنا علمًا أو يضع بين أيدينا نصوصًا جديدة قليلٌ اليوم، فيجب الانتقاء والتحري فيما نتصدى له، ولا يكفي أن يكون الكتاب مما لنا به صلة، لأننا نعرفه أو تملَّكناه أو وقفنا عليه، أو لأن مؤلفه من بلدنا.

أدلة المخطوطات

٨٨- ولتَعَرُّف النسخ مراجع اعتاد الباحثون استعمالها، ومظان وجود المخطوطات كثيرة، فتكون في مكتبات عامة أو خاصة، وفي مكتبات لها فهارس أو ليس لها، أو لها فهارس ضعيفة غير متقنة، ويقع الخطأ والوهم كثيرًا عند المفهرسين ومن ينقل عنهم، والباحث كثير الشك والحدس والفروض، ولذلك يختبر فروضه بالفحص عن حال النسخة بالنظر أو تكليف من ينظر من الثقات.

• فمن أقدم ذلك وأوسعه: «**تاريخ الأدب العربي**» للمستشرق الألماني «كارل بروكلمان» (١٨٦٨-١٩٥٦م)، ويعني بالأدب العربي المصنفات المؤلفة باللغة العربية من أول التصنيف إلى العصر الحديث،

وقد ذكر فيه المطبوعات والمخطوطات، ونشره بالألمانية في جزأين بين سنتي ١٨٩٧-١٩٠٢م، وألحق به ثلاثة ذيول من بعد، أحدها فهارس، ثم نشر الجزأين مرة أخرى، أحدهما سنة ١٩٤٣م، والآخر سنة ١٩٤٩م. ولا بد في النسخة الألمانية من مراجعة الأصل والذيول في كل مادة. وأشرفت على ترجمة الكتاب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية، وأُدمج في الترجمة الذيول في الأصل، ونشرت دار المعارف منه ستة أجزاء بين سنتي ١٩٥٩-١٩٧٧م، ثم استُكملت الترجمة، فنشرت الهيئة المصرية العامة للكتاب خمسة عشر جزءًا بين سنتي ١٩٩٣-١٩٩٩م، منها الأجزاء الستة الصادرة من قبل، وبقيت منه بقية لم تترجم. ومن أجل ضخامة الكتاب كان من المتوقع أن تقع فيه أخطاء وأوهام، وأيضًا مادته قديمة لأنه ألف في زمن متقدم[١].

• وأراد أن يذيِّل عليه الأستاذ التركي فؤاد سزكين (١٩٢٤-٢٠١٨م)[٢]، ثم بدا له أن يؤلف كتابه مستقلًّا، وسماه: «**تاريخ التراث العربي**»، وبلغ في التأريخ إلى نحو سنة ٤٣٠هـ، ونشره أيضًا بالألمانية بين سنتي ١٩٦٧-١٩٨٢م، ثم تُرجم منه جزآن نشرتهما الهيئة المصرية العامة للكتاب سنتي ١٩٧١ و١٩٧٨م، أحدهما موضوعه مجموعات المخطوطات العربية في العالم وفهارسها. ثم تُرجم أغلبه في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض بين سنتي ١٩٨٢-١٩٨٨م. ووَضع عليه جماعةٌ مستدركًا بعنوان: «**استدراكات على تاريخ التراث العربي**»، نشره في جدة مجمع الفقه الإسلامي سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

• ثم صدر في عمَّان «**الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**»، من عمل مؤسسة آل البيت منذ سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م، جمعوا فيه ما وقفوا عليه من فهارس المخطوطات، كانت في بدء العمل نحو ٨٥٠ فهرسًا، ثم بلغت أكثر من ١٥٠٠ فهرسًا تضمنها دليل أصدروه، وللدليل ملحقان، وصدرت من الكتاب أجزاء كثيرة في أصناف، هي: المصاحف، ورسم المصاحف، والتجويد، والقراءات، والتفسير، وعلوم الحديث، والسيرة والتاريخ، وقسمُ الفقه وأصوله وحده اثنا عشر جزءًا، آخرها كان سنة ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م. وبقي عليهم علوم العربية والأدب.

• ثم المجلات والدوريات التي تُعنى بالمخطوطات وأخبارها وفهارسها، ومن أهمها قديمًا: «**مجلة معهد المخطوطات العربية**» تصدر عن جامعة الدول العربية، وصدر أول أعدادها في رمضان سنة ١٣٧٤هـ = أيَّار ١٩٥٥م، وما زالت مستمرة إلى اليوم. ومن آخرها حديثًا: «**النشرة الشهرية لمجموعة**

---

[١] انظر في كيفية استعمال هذا الكتاب: **مناهج تحقيق التراث** للدكتور رمضان عبد التواب ٦٠-٦٣.

[٢] انظر في الفرق بين الكتابين: **المخطوط العربي** لعبد الستار الحلوجي ٢٧٦-٢٧٧، وكتابه أيضًا: **مدخل لدراسة المراجع** ٩٣-٩٧.

المخطوطات الإسلامية»، ثم سموها: «**النشرة العلمية**...»، كأنه للخروج من الالتزام كل شهر، وهي مجلة إلكترونية، كان أول أعدادها في رجب سنة ١٤٣٨هـ = آذار ٢٠١٧م.

٢/٨٨- ولا يستغني الباحث عن سؤال أهل الخبرة في الفن، والخبرة في المخطوطات، وما يُكشف منها في الحين بعد الحين، وما يفهرس أو ينتخب من المكتبات ولا سيما الخاصة، لأن كثيرًا منها ما زال مجهولًا. وقول الناس في كتاب: هو **مفقود**، ليس معناه أنه لا أمل في وجدانه، ولكن معناه أنه لا علم بوجوده اليوم، ويجوز أن يوجد في المستقبل، وإنما بيَّنتُ ذلك على وضوحه في اللغة، لأن بعض الناس يفهم من المفقود هذا المعنى، وبعضهم ينكر استعمال مفقود من أجل هذا.

النَّسْخ والمقابلة

٨٩- وخيرٌ للمحقق أن ينسخ النسخة **المنصوبة** أو **العمود**[1] للتحقيق بنفسه، وألا يَكِلَ ذلك إلى غيره، وإن فعل فليتخيره ثقة ضابطًا من أهل العلم، وليقابل المنسوخ بالأصل المنتسخ منه. وقد سهَّلت الحواسيب اليوم النسخ والإصلاح وتعدد الشاشات، بل وُجدت البرامج التي تقبل الإملاء عليها، ولا بد في هذه الحال من تلافي تقصيرها المتوقع. وليتحرَّز من أسباب التحريف والتصحيف والإسقاط التي يقع فيها النُّسَّاخ ألا يقع فيها هو، وستذكر مفصلة عن قليل (فقرة ٩٧).

٩٠- وليتحقق من اتصال الكلام وتتالي الأوراق، فكثيرًا ما يكون ترقيم الأوراق بعد وقوع الأسقاط فيخفى، إن لم يدرس المحقق ويتبصَّر. ويقع أن يحدث اختلال في ترتيب الأوراق، وربما انتقل الخلل من الأصل إلى الفرع. وقد اصطلح العلماء لتجنب كل ذلك نظام **التعقيبة**، وهي أن تُكتب كلمة أو أكثر في ذيل الصفحة خارجة عن تسطيرها مأخوذة من أول الصفحة التالية ليُعلم بها الاتصال، وليحذر من تشابه التعقيبات. وليبين في منسوخه مبدأ الورقة والصفحة ومنتهاها من الأصل ليسهِّل على من يريد الذهاب إلى الأصل معرفة الموضع المقابل. وبعد أن يفرغ من النسخ يقابل منسوخه بالأصل بمساعدة من يعينه، بأن يقرأ أحدهما وينظر الآخر في الأصل أو المنسوخ، مرة أو غير مرة، ويفعل ذلك مع سائر النسخ لتقييد الفروق، ويفعل ذلك في تجارب الطباعة.

عُدَّة المحقق ولغة النص

٩١- ومن عُدَّة المحقق: (١) الخبرة بالفن الذي فيه النص واصطلاحاته ومصادره، (٢) والخبرة بأعمال صاحب النص، (٣) والخبرة بلغة الزمن الذي ينتمي إليه النص، (٤) والخبرة بلغة القُطْر الذي ينتمي إليه صاحب النص. فليس له أن يقرأ أو يفسِّر لغة زمان أو مكان بلغة زمان أو مكان غيرهما، إلا فيما اتفق

---

[1] من اصطلاحات القدماء في معنى الأصل.

فيه الاستعمال، ولذلك وجب الحذر من الاتكال على كتب اللغة، لأنها وُضعت لتفسير كلام الجاهلية وصدر الإسلام في الأصل، ونعَم، فيها كثير من المولَّد بعد ذلك، ولكنها لم توضع له. وهذا مما نفتقر إليه في تأريخ اللغة. وهذا يجري على الألفاظ والأساليب. ولتوضيح ذلك وخطورته أضرب له مثلًا.

٩٣- قال أبو عمرو الداني (٣٧١-٤٤٤هـ) في شرح الخاقانية: «والذي دعانا إلى شرح هذه القصيدة، وتلخيص معانيها، ما رأيناه من استحسان خواصِّ الناس وعوامِّهم لها، وشدة **اهتبال** قراء القرآن **بها**»[١]، فعدَّى الاهتبال بالباء، والمعروف في اللغة أن «اهتبل الشيء» يتعدى بنفسه، بمعنى انتهزه واغتنمه، وتحيَّر فيه ناشر الشرح، وهو من لغة الأندلسيين والمغاربة منذ المائة الرابعة، يضمِّنون «اهتبل» معنى «اعتنى»، ويُعَدُّونه بالباء، وقد استعمله أبو عمرو نفسه في المقنع[٢]. وقال تلميذه أبو داود بن نجاح (٤١٣-٤٩٦هـ): «فقِسْ على هذا كله، **واهتبلْ به**»[٣]، وهو كذلك في أربع نسخ من نسخ النشرة، فترك ناشرُه هذا، وأخذ بما في نسخة عنده، هي كتابٌ آخرُ اختصره مختصرُه من كتاب أبي داود وزاد عليه أشياء من كُتُب أُخَر وفيها: «واهتد به». وأقدم من وجدته استعمله من المغاربة عَريب بن سَعيد القرطبي (من المائة الرابعة)، قال: «وتابَعَ المعنَى **واهتبلَ به** جدًّا»[٤]، وتجد هذا في كتابة ابن عبد البر (٣٦٨-٤٦٣هـ) وابن حزم (٣٨٤-٤٥٦هـ) وغيرهما من الأندلسيين، بل في كتابة المغاربة العصريين كالشيخ الطاهر بن عاشور (١٢٩٦-١٣٩٣هـ)، والبشير الإبراهيمي (١٣٠٦-١٣٨٥هـ)[٥].

٩٤- وكما قصَّرت كتب اللغة في التأريخ وبيان أزمان الاستعمال ومستوياته، قصَّرت في التعريف وبيان الأشياء على حقيقتها بالتفصيل، فكثيرًا ما يقال فيها: معروف، أو نبات، أو شجر، أو دابة، بغير بيان للنوع وصفاته، وهذا يحمِّل المحقق عبئًا آخر في تعرف المعنى المراد للفظة، لتجنب تحريفها، وتبيُّن ضبطها، وإحسان تعريفها. ويفيد في هذا كتب اللغة المرتبة على المعاني، وكتب العلم والأدب واللغة التي تعنى بصنوف من الأشياء، كالحيوان والنبات والسلاح، وتتبع استعمال اللفظ في نصوص قريبة في الزمان والمكان، بل استعمال النظير ومعناه في لغات أخرى. ومن ذلك اصطلاحات العلوم والفِرَق وتراتيب الإدارة ومصطلحاتها في الأعصار والأقطار.

---

(١) **شرح قصيدة الخاقاني** ٨.

(٢) **المقنع** ١١٥.

(٣) **مختصر التبيين** ٢/٤٠-٤١.

(٤) **صلة تاريخ الطبري** ٢٧.

(٥) وانظر زيادة تفصيل والإحالة على المواضع في بحثي الموسوم: **الإمام أبو عمرو الداني أديبًا**، على هذا الرابط:
https://www.arraqeem.com/View/Article.aspx?page=٣٠٢٥&cn=٩

٩٥- ولذلك يحسن بالمحقق أن يصنع معجمًا مرتَّبًا للمؤلِّف الذي ينشر نصوصه يشمل الألفاظ اللغوية والأساليب والصيغ والمصطلحات، ويصنع أيضًا للناسخ معجمًا لطرائقه في رسم الحروف والكلمات، فإن عرض له إشكال في كلام المؤلف، أو في رسم الناسخ، عرضه على هذا المعجم، وكثيرًا ما يزيل الإشكال، ويجلو الغامض، إذ للناس عادات في كلامهم ورسمهم قلما يخرجون عنها. وأيضًا جمعُه لمشكلات النص في مسرد وإرجاء حلها إلى الفراغ ليعود إليها قمينٌ أن يحل أكثرها، لأنه يكون قد حصَّل خبرة بالنص، واستعان بفهم بعضها على بعض، واجتمعت عنده الأشباه والنظائر.

رموز النِّساخة

٩٦- ومن عدة المحقق أن يُلِمَّ بطرف من علوم المخطوط العربي، كعلم الخطوط، وعلم الورق، وعلم التجزئة، وعلم التجليد والتحلية[1]، وأما علم أصول الحديث فجزء منه علم التحقيق الذي نعرفه اليوم. ولنسخ الكتب رموز تختلف باختلاف الأزمان والأصقاع، ومنها علامة **الإلحاق أو اللَّحَق**، وهي خط يخرج من موضع السَّقْط في السطر متجهًا يمينًا أو شمالًا للإشارة إلى كتابة السَّقْط في إحدى الحاشيتين، وكثيرًا ما يُكتب في ختامه: «صح»، وأحيانًا: «رجع». ومنها علامة **التضبيب أو التمريض**، وهي صاد ناقصة: «صـ» فوق الكلمة أو الجملة المشكوك في صحتها، وأحيانًا يكتبون: «كذا». ومنها علامة الضرب على المُلْغَى من الكلام بخط عليه أو فوقه أو بالتقويس أو الدائرة في المبدأ والمنتهى، أو في أوله «لا» أو «من» أو «زيادة»، وفي آخره: «إلى». ومنه علامة التصحيح والتوكيد، بكتابة «صح» فوق ما يُظن به الخطأ، أي هو صحيح ومقصود، فلا تشكَّ فيه. ومنه نقط الحروف المهملة من تحت لتوكيد إهمالها، كالعين والسين، لا ما يشتبه بذلك كالحاء، ومن علامة الإهمال كتابة حرف صغير مثلَه تحته، وغير هذا كثير[2].

---

[1] الكتب في ذلك كثيرة، ومنها: **الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات** للدكتور أيمن فؤاد سيد، **والمدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي**، لفرنسوا ديروش، ترجمه الدكتور أيمن فؤاد سيد. والعلم بالنواحي المادية للمخطوطات يقال له: كوديوكولوجيا Codicology.

[2] تنظر في كتب أصول الحديث، وفي **تحقيق النصوص ونشرها** (ط١) للأستاذ عبد السلام هارون ٤١-٤٤، وفي **تحقيق نصوص التراث** للدكتور الصادق الغرياني ٣٨ و٥١-٥٧.

أنواع الخلل وأسبابه

٩٧- واختلال الكلام يكون **بالتصحيف**[١]، وهو تغييرٌ سببُه النقط، وسببه البصر، **وبالتحريف**، وهو تغيير في الحروف، ويكون سببُ التحريف البصر، أو السمع إن كان الكلام مُمْلًى، ويكون سبب التحريف **سبق اللسان**، إن كان الخطأ من المملي، **وسبق القلم** إن كان الخطأ من الكاتب، **وبالإدراج**، وهو إلحاق ما ليس من الأصل كالتفسير والتعليق، **وبالتكرار**، **وبالإسقاط**، وكلاهما في كلمة فما فوق، والإسقاط يكون سببه **انتقال النظر** إلى كلمة مشابهة أو السهو، وبالرأي، وهو **اجتهاد الناسخ**، **وبالتعمد** لغرض الإصلاح المظنون، أو الإخفاء لغرضٍ ما كان. وكلها عرضة أن تنتقل إلى الفروع، وانتقالها من علامات الأصول والأُسَر.

تحقيق النسبة والعنوان

٩٨- ومن قضايا التحقيق المهمة تعرف نسبة الكتاب إلى صاحبه، فإنه كثيرًا ما تختلف النسبة، أو تعتريها الريبة، أو تتفق الكتب في العنوان، ويكون المؤلفون شتى، أو تُختلق النسبة في النسخة من أجل ترويج المنسوخ، أو تخلو النسخة من العنوان أو اسم المؤلف أو من كليهما لبتر فيها أو طمس أو دروس، فلا بد من دراسة ذلك دراسة متأنية، وجمع الشواهد على حقيقة العنوان، وحقيقة نسبة الكتاب، وحقيقة أن هذا النص الذي بين أيدينا بذلك العنوان هو لهذا المؤلف، لأنه تصح نسبة الكتاب إلى المصنف، ولا يثبت أن هذا النص في النسخة هو نفسه ذلك الكتاب المراد. ويقع أن يكون خطأ النسبة أو اختلاقُها قديمًا[٢]، فنجدَها في المصادر، فيجب ألا نغتر بذلك، وأن نفحص عن كينونة الخطأ أو التغيير في النسبة قديمًا أو حديثًا. وليُحذر من إلحاق الكتب بعضها ببعض، والزيادة عليها والتذييل لها من غير اتضاح أو تمايز[٣]، والشرح والتعليق بلا رمز أو فصل[٤]، إلا أن تكون التحشية قديمة ملازمة لرواية

---

[١] انظر قدرًا صالحًا من كتب التصحيف والتحريف والمشتبه في: **ضبط النص والتعليق عليه**، للدكتور بشار عواد، ص١٩-٢٢.

[٢] قال الجاحظ: «وربما أَلَّفْتُ الكتاب الذي هو دونه [دون الكتاب المجوَّد] في معانيه وألفاظه، فأترجمه باسم غيري، وأحيله على من تقدمني عصرُه مثل ابن المقفع والخليل، وسَلْم صاحب بيت الحكمة، ويحيى بن خالد، والعتّابيّ، ومَن أشبه هؤلاء من مؤلِّفي الكتب... وربما خرج الكتاب من يدي مُحْصَفًا [أي: مُحْكَمًا] كأنه متن حجر أملس... فأخاف عليه طعن الحاسدين إن أنا نسبته إلى نفسي، فأُظهره مُبْهمًا غُفْلًا في أعراض أصول الكتب التي لا يُعرَف وُضّاعها». **رسائل الجاحظ** ١/٣٥١، من رسالة **فصل ما بين العداوة والحسد**.

[٣] كما في كتاب **العين** لا يُعرف الحد فيه بين ما للخليل وما لتلميذه الليث، أو غيره من أصحابه.

[٤] ككتاب **الكسب** للشيباني (١٣٢-١٨٩هـ) مع شرحه للسَّرَخْسي (-٤٨٣هـ)، لا يمتاز فيه الأصل من الشرح.

الكتاب، فتُثبت معه في المتن، وتُماز منه بعلامة أو تصغير للخط[١]. ومن هذه البابة التحقق من لفظ العنوان كما أراده المصنف على سبيل العَلَمية، لأن العلماء والمصنفين يختصرون في أحيان الاسم أو يرمزون إليه، ويفعل ذلك المصنفون أنفسهم، فيجب التفريق بين الاسم العلَمي، والاسم الرمزي المختصَر[٢].

تحقيق الضبط

٩٩- ويجب أيضًا التثبت في ضبط النُّسخ من أين جاء؟ أهو من ضبط المؤلف أم هو من عمل غيره أو من عمل بعض النساخ؟ ويُستدل على ذلك بالشواهد، أو بإخبار الناسخ، ومن الواضح أنه يجب الالتزام به إن كانت نسبته إلى المؤلف، ولا يجب الالتزام به إن كان غير ذلك. ومن ذلك الضبط الذي يكون في المطبوعات، لا بد من التثبت من مصدره، ولو كان في كتاب في اللغة، بل هو في كتب اللغة أدعى للاحتياط، إذ يكون الضبط من الناشر أو من ناسخ لبعض الأصول، ولذلك يجب معرفة حال الأصول التي بنيت عليها نشرة الكتاب المطبوع، بقراءة ما يذكره الواصف، أو بنظر النسخة نفسها إن تيسرت، وبالتعويل أولًا على ضبط الحروف، وضبط النظير، لا ضبط القلم (انظر حاشية الفقرة ٢٢)، حتى يُعرف مأتاه.

الاقتباس والتخريج

١/١٠٠- والاقتباس من الكتاب المحقَّق يُعَد شاهدًا كما سلف، ولكنه نسخة توضع في موضعها من تاريخ النص، وتُنزَل منزلتها في إفادة مراد المؤلف. وأما اقتباس المؤلف من غيره فلا يُعَدُّ أصلُه الذي أخذ منه نسخة، لأنه يجب المحافظة على طريقته في الاقتباس بالنص أو بالمعنى أو بالاختصار، بل بالتحريف غير المتعمد أو المتعمد، والمحافظةُ أيضًا على رواية نسخته للنص. لأننا نصحح أخطاء النُّساخ، ولا نصحح أخطاء المؤلفين، بل نحفظها كما هي، لأنها من التاريخ الذي يدل عليهم.

٢/١٠٠- وهذه وظيفة التخريج للنصوص، وهي الاستهداء بها في النقد، وليس الاستكثار منها بلا غاية، ولا سيما في أيامنا مع شيوع البحث الإلكتروني، فيُكتفي في التخريج بالأصول والعيون والأمهات، وما يفيد في النقد والتقويم على الطريقة التي شرحت من التفريق بين ما يُقتبَس من النص، وما يقتبسه

---

[١] ومثالها حواشي الأخفش الأصغر مع **النوادر** لأبي زيد **والكامل** للمبرد، ومثلها حواشي الأخفش الأوسط والجَرْمي والمازني على **كتاب سيبويه**. وانظر بحثي: **كتاب سيبويه في المخطوطات**.

[٢] انظر في هذا ما كتبه الأستاذ محمود محمد شاكر في صدر نشرته من **طبقات فحول الشعراء** ١٦٦-١٦٧، فيما سماه: **برنامج طبقات فحول الشعراء**، في اختلاف عنوانات الكتب في النسخ وفي كلام العلماء على سبيل الاختصار والتجوز.

صاحب النص. ويختلف التخريج باختلاف الفنون وموضوع الكتاب ومنزلته في الفن، فتخريج الحديث في كتب الحديث والفقه غير تخريجه في كتب الأدب والتاريخ، وتخريج الشعر في كتب الأدب والدواوين غير تخريجه في كتب الفقه والحديث، ثم الكتاب المتخصص في الصنعة الحديثية غير الكتاب في الحديث جملة، وقس على ذلك.

الخطأ في تلاوة الآي

١٠١- ومن ذلك أن يخطئ المؤلف في تلاوة آية، فالذي عليه أكثر الناس أنها تُصحَّح، والذي أراه ألا تُصحح إن تحققنا أن الخطأ منه، لأن هذا جزء من التاريخ ومن الدلالة على أخطاء المؤلف، ولكن لا نجعلها بين القوسين المخصصين للآي، بل نجعل لها قوسين آخرين، ونعلق بالتصحيح في الحاشية. وقد قال ابن هشام في خطأ أبي حيان في تلاوة آيتين: «وتبعه على هذا السهو رجلان لخَّصا من تفسيره إعرابًا»[١]، يعني السمين (-٧٥٦هـ) في «**الدر المصون**» والسفاقسي (٦٩٧-٧٤٢هـ) في «**المُجيد في إعراب القرآن المجيد**»، فانظر كيف اشتركت ثلاثة كتب في السهو في تلاوة آيتين في سورتين، فلو غُيِّر ذلك في المنشور لذهبت عنا هذه الفائدة. وابن هشام نفسه أخطأ في «**مغني اللبيب**» في تلاوة الآيات غير مرة[٢]، ونبه بعض الشراح على بعض ذلك، أي ارتبط بهذا الخطأ تنبيهات في نصوص أخرى.

القراءات القرآنية

١٠٢- ومن ذلك في القرآن الكريم أنه يجب مراعاة الرواية التي يريدها المؤلف، إما لأنها روايته التي يقرأ بها، وإما أن له شاهدًا في رواية معيَّنة، فلا يجوز أن تُثبَت رواية حفص على كل حال، ولو كان صاحب النص يريد رواية أخرى لتلاوة معتادة، أو لاستشهادة مرادة، كما يفعله كثير من الناس غافلين عن هذا المعنى. وقد باعد من الصواب الأستاذ الشيخ أحمد شاكر في عمله في كتاب «**الرسالة**» للإمام الشافعي على جلالته وجلالة عملة وإتقانه إذ قال بعد أن بيَّن أن الإمام الشافعي يقرأ بقراءة ابن كثير: «ولقد كان الأجدر بنا في تصحيح كتاب الرسالة أن نضبط كل آيات القرآن التي يذكر الشافعي على قراءة ابن كثير... ولكني أحجمت عن ذلك، إذ كان شاقًّا عليَّ عسيرًا، لأني لم أدرس علم القراءات دراسة وافية»[٣]، وكان يقدر أن يستعين على ذلك ببعض علماء القراءة.

---

[١] **مغني اللبيب** (المبارك) ٥٠٤، وانظر ص ٥٣، فقد نبه على خطئه في تلاوة آية أخرى.

[٢] **مغني اللبيب** (المبارك) ٦٩٤ و٧٨٧ و٨٢٧. وانظر **تحفة الغريب** للدماميني (دار السلام) ٣٤٨ و١٥١٥.

[٣] **الرسالة** ١٥.

١٠٣- ومعلوم أن المغاربة منذ شيوع الأخذ بمذهب الإمام مالك في بلدانهم يقرءون بقراءة الإمام نافع، أي منذ أواخر المائة الثالثة، واستقر ذلك في المائة الرابعة[١]. وأما في المشرق فقال ابن الجزري: «القراءة التي عليها الناس اليوم بالشام والحجاز واليمن ومصر هي قراءة أبي عمرو، فلا تكاد تجد أحدًا يلقِّن القرآن إلا على حرفه، خاصة في الفرش، وقد يخطئون في الأصول، ولقد كانت الشام تقرأ بحرف ابن عامر إلى حدود الخمسمائة فتركوا ذلك لأن شخصًا قدم من أهل العراق وكان يلقِّن الناس بالجامع الأموي على قراءة أبي عمرو فاجتمع عليه خلق واشتهرت هذه القراءة عنه»[٢]. وهذا التاريخ للقراءة يمكن التوسع فيه وزيادة تفصيله، لكنها إشارة مهمة في هذا الباب.

بين التحقيق والتعليق والشرح

١٠٤- وأداء النص أقربَ شيء إلى ما أراده صاحبه هو الفرض في التحقيق، والتعليق على النص هو من قبيل النافلة، ولا يجوز التوسع فيه حتى يجور على الأصل، وتصيرَ الحاشية مجالًا يصول فيه المحقق بالمناقشات والآراء، أو بالنقولات الطويلة والتخريجات المملة، فالكتاب لصاحبه، والمحقق يخدمه ويؤديه إلى القراء بريئًا قدر الإمكان من الفساد في عنوانه ونسبته ومتنه، ويذكر فروق النسخ، ويُعلِّق تعليقات موجزة أولاها ما يتعلق بقراءة النص ونقد هذه القراءة، والتخريج الذي يعين على هذا النقد، ثم إن فسَّر الغريب، وعرَّف بأعلام الناس والمواضع والوقائع، وما يلتحق بذلك مما يغمض على أوساط الناس بعبارة موجزة جدًّا هي من قبيل اللمح والإشارة، ويذكر مرجعًا أو اثنين - فحسن مفيد، ولا يتسع في ذلك. والتخريج بالدلالة على مواضع ما يقتبسه المؤلف أو يشير إليه مما هو متعب في الوقوف على موضعه ولا سيما إن ذُكر العلَم ولم يذكر الكتاب - أولى من الترجمة للعلم أو التفسير للغة مما هو في كثير من الأحيان مبذول سهل.

١٠٥- اللهم إلا أن يقصد المحقق إلى الشرح، فيذكر في صفحة العنوان أنه شارح لا محقق فحسب، وعند ذلك يسلك سبيل الشارح الذي ينشئ نصًّا آخر موازيًا، فيكون عملًا آخر غير التحقيق، أو مصاحبًا للتحقيق، كما كان يفعل علماؤنا، يحققون النص ويشرحونه، تجد ذلك في أعمال ابن حجر والخفاجي والبغدادي والزَّبيدي وغيرهم.

---

[١] انظر: **القراءات بإفريقية** ٢٣٢-٢٣٥.

[٢] **غاية النهاية** ١/٢٩٢.

مقدمة التحقيق والفهارس

١٠٦- ومن ضروريات التحقيق أن يكتب المحقق مقدمة يذكر فيها دراسته للنص في نُسَخه، وأوصاف هذه النسخ ومنازلها وطوائفها ورموزها عنده، وطريقته في النشر، وسائر ما سلف في هذا الشأن، وتحقيق لفظ العنوان، وتحقيق النسبة إلى المؤلف. ووصفُ النسخ يُستحسن أن يكون مفصَّلًا، يذكر فيه مكان النسخة وعدد الورق وحجمه ونوعه والتسطير والخط، وما عليها من كتابة ما كانت سماعًا أو إجازة أو قراءة أو مقابلة أو تملُّكًا وما عليه من ختم، وقيود فراغ، وما في المخطوط من نصوص أخرى إن كان مجموعًا لنصوص.

١٠٧- ويذكر ترجمة المؤلف ترجمة موجزة إن كان مشهورًا وقد فُصلت سيرته في نشرات كتبه الأخرى، وأما إن كان مغمورًا، أو لم تُفصَّل ترجمته، أو كانت ضنينة في المراجع، أو عنده من التحقيق فيها والجديد، فليذكر ذلك، وميزان هذا هو الجدة والإجادة والإفادة، لا تكرار ما هو معلوم، أو ما هو أدنى في تجويد السياقة مما هو معلوم. وأهم ذلك معرفة العين قبل الحال، وتحقيق زمان الميلاد والوفاة، ثم سائر الترجمة من الأوصاف والصلات والتنقلات والمصنفات. وأيضًا يذكر منزلة النص في الفن الذي هو منه، وعلاقته بنصوص أخرى سبقت أو لحقت، وكل ما يضعه في موضعه من تاريخ الفن، مما هو ترجمة للنص.

١٠٨- وليلحق النص بالفهارس المعلومة، ولكل كتاب فهارسه التي يقتضيها موضوعه، وفهرس الألفاظ اللغوية التي أخلت بها المعاجم، أو لها معنى أو معان ليست في المعاجم، أو تغير لفظها - مهم جدًّا لأنه يفيد في تأريخ الألفاظ الذي قصَّرنا فيه، ومثله الأساليب إن قدَر على تمييزها وفهرستها، وهو محتاج إلى حسٍّ نحوي عال.

خاتمة في عمل الجماعة وحسن الطباعة

١٠٩- والتحقيق عمل فيه كثير من الذوق والفطنة والخبرة التي تُحَصَّل مع مرور الزمن، ويتفاوت فيه الناس بين متقن ومقصِّر ومتوسط، وكل عمل له خصوصيته بالنظر إلى حجمه وقِدَمه ونُسَخه وابتكار تحقيقه أو إعادته، ويجوز فيه التعاون بل يجب أحيانًا، ومن حصافة المحقق أن يعرض عمله على من يثق في خبرته لينظر فيه ويقومه، وإن عمل غير واحد في التحقيق فليكونوا متقاربين في الهوى والطريقة، وليرتبوا العمل حتى لا يختل أو يتفاوت بين أيدي المحققين. ومن أمثلة عمل الجماعة الذي يُحتذي تحقيق «**مسند أحمد**» الذي أشرف عليه الشيخ شعيب الأرناؤوط، رحمه الله. وأظن أن سر ذلك الخطة الواضحة التي طُبِّقت على الكتاب إلى آخره، على ضخامته، وحزم المشرف ويقظته واختصاصه بالفن. ومن الأمثلة السيئة لعمل الجماعة ما تراه في كثير من الكتب التي نُشرت عن رسائل جامعية تفاوت منشئوها أو مشرفوها في العلم والإتقان والجد.

١١٠- ومن تمام التحقيق وجماله حسن التنسيق الطباعي، بأن يطرد الاصطلاح، ويُعطَى كل شيء حقه، ويُختار الخط والحجم الملائمان للمتن والحواشي، وأن تضبط الفقرات والعنوانات، وتنتظم الرموز والإشارات، وتنسَّق الفهارس والملحقات، ومن تمامه أيضًا خط عنوان الكتاب بخط اليد لخطَّاط محترف، يعطي الكتب التراثية بهجة ونورًا، فإن خُطَّت عنوانات الفصول كذلك جاء في غاية الجمال[١]، وأما خطوط الحاسوب، ومثلها خطوط المتطفلين على صنعة الخط ممن تستكتبهم الدور التجارية فمن علامات التهاون والتفريط.

والله أعلم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

---

[١] كما تراه في عنوانات كتاب: **طبقات فحول الشعراء**.